الأمم المتحدة

A/78/PV.63

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **63**

الخميس، 21 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 138 من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/78/707/Add.2)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): جريا على الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/78/707/Add.2، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/78/707/Add.1، سددت ليبريا المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة 19 من الميثاق.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

اجتماع تذكاري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

البند 69 من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند 69 من جدول الأعمال، المعنون "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب"، للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وفقا للفقرة 54 من القرار 234/78، المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.

نجتمع اليوم مرة أخرى – كما نجتمع سنويًا – للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وهو فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بمكافحة التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء عليه والوقوف إلى جانب أولئك الذين يواصلون مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويجب أن نستخدمها كلحظة لرفع أصوات النشطاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المناهضين للعنصرية مثل زليخة باتيل من جنوب أفريقيا، التي وقفت ضد العنصرية في مدرستها الثانوية وتأمل في تمكين الفتيات الصغيرات من خلال نشاطها، وأيضًا آيو توميتي، الناشطة في مجال حقوق الإنسان، التي تسير على خطى قادة مثل مارتن لوثر كينغ وتستخدم مناصرتها لضمان بقاء قضايا العرق والهجرة والعدالة بين الجنسين في طليعة الحوارات العالمية.

ومع ذلك، لا يزال الملايين في جميع أنحاء العالم يعانون من أشكال مختلفة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتي لا تزال تظهر بطرق جديدة تزداد انحرافا. لذلك أفتتح إحياء ذكرى اليوم برسالة مُفردة: العنصرية والتمييز العنصري انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة المتأصلة في جميع البشر. إنها خطيئة أخلاقية ولا مكان لها في عالمنا وبالتالي يجب التنصل منها تماما.

والموضوع الذي نسترشد به في احتفال هذا العام جاء في وقته المناسب كما أنه وثيق الصلة بالموضوع، ألا وهو "عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي" – وهو موضوع قريب إلى قلبي. كان إطلاق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي من عام 2015 إلى عام 2024 في القرار 237/68 قراراً تاريخيًا للجمعية العامة. ويدعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة إلى العمل مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي في إطار موضوع الاعتراف والعدالة والتنمية. وأدى ذلك إلى اعتماد عدة تدابير على المستوى الوطني في بلدان متعددة، بما في ذلك اعتماد خطط عمل وطنية لمناهضة العنصرية والاعتراف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي في الدساتير الوطنية، فضلاً عن احترام التراث المتنوع للمنحدرين من أصل أفريقي وثقافتهم وإسهامهم في تنمية المجتمعات وفي الحضارة. وإذ نختتم العقد الدولي هذا العام، علينا أن نتأمل بصراحة في الدروس التي تعلمناها وأن نقيّم بنزاهة ما إذا كنا قد حققنا جميع أهدافنا.

ومما يؤسف له أن واقع اليوم متأثر بشدة بإرث فظائع الماضي وجرائمه، بما في ذلك الاستعمار وتجارة الرقيق والرق ذاته. ولا يزال السكان المنحدرون من أصل أفريقي يشعرون بهذه الموروثات بشكل حاد وهي تتجلى دائما في شكل عنصرية منهجية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ويواجه السكان المنحدرون من أصل أفريقي العديد من المظالم نتيجة لذلك، كما يتضح من مستويات الفقر والمشقة المرتفعة بشكل غير متناسب; ومستويات أعلى من البطالة; زيادة التعرض لوحشية الشرطة؛ وعدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وغالبًا ما تتحمل النساء المنحدرات من أصل أفريقي العبء الأكبر، حيث يواجهن شرورا مزدوجة معززة للتمييز القائم على نوع الجنس والتمييز العنصري. لذلك، وبينما يكرم المجتمع الدولي ضحايا التحيز والظلم العنصريين في الماضي، يجب أن نكثف جهودنا لتفكيك النظم الراسخة التي تديم الظلم. ويوم الإثنين المقبل، سنحتفل باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وبغية الخروج بنتائج قابلة للتنفيذ، سأعقد في تلك المناسبة جلسة حوار صباحية من سلسلة حوارات "غاياب" غير الرسمية تركز على مسألة العدالة التعويضية.

ولنتذكر أن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان واحترامها لجميع الأفراد، دون تمييز من أي نوع، أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ولذلك، من الضروري أن نعزز التعاون والتفاهم الدوليين لضمان التمتع الكامل للجميع بحقوق الإنسان ومضاعفة جهودنا الجماعية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعتمد الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية وأن نعززها، وفقًا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مع ضمان تنفيذها الكامل والفعال.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بِحثّنا جميعاً، مع اقتراب العقد الدولي من نهايته، على الاستفادة الفعالة من الأشهر القليلة المتبقية لدينا. وبينما نتأمل في إنجازاتنا وأوجه قصورنا، دعونا نضاعف عزمنا على بذل كل ما في وسعنا للتصدي لأشكال التمييز المستمرة. فلنعمل على تفكيك الهياكل والنماذج التي تديم العنصرية والتمييز العنصري في العصر الحديث. دعونا نستهل عالمًا تسود فيه المساواة العرقية والعدالة المتساوية.

ووفقا للمادة 70 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للسيد كورتيناي راتراي، رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، ليتكلم نيابة عن الأمين العام.

السيد راتراي (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، الذي لم يتمكن للأسف من الحضور شخصيا بسبب السفر في مهمة رسمية، يشرفني أن أنضم إلى الأعضاء اليوم للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ولدي الرسالة التالية من الأمين العام.

”إن العنصرية شرّ يصيب البلدان والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وهي إرث راسخ من الاستعمار والاستعباد. والنتائج مدمرة – فرص مسلوبة، وكرامة مهدورة، وحقوق منتهكة، وأرواح تُزهق وحياة تُدمر. العنصرية منتشرة، ولكنها تؤثر على المجتمعات بأشكال مختلفة. وموضوع اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري لهذا العام يسلط الضوء على ذلك، مع التركيز على السكان المنحدرين من أصل أفريقي والاعتراف والعدالة والتنمية. ويواجه المنحدرون من أصل أفريقي اليوم تاريخا فريدا من العنصرية الممنهجة والمؤسسية وتحديات عميقة. يجب علينا أن نستجيب لهذا الواقع، وأن نتعلم من المناصرة الدؤوبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ونستفيد منها. ويشمل ذلك قيام الحكومات بتطوير سياسات وتدابير أخرى للقضاء على العنصرية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، بالإضافة إلى قيام شركات التكنولوجيا بمعالجة التحيز العنصري في الذكاء الاصطناعي على وجه السرعة. لنلتزم إذن بالعمل معا، في هذا اليوم، من أجل بناء عالم تسوده الكرامة والعدالة ويعمه تكافؤ الفرص لكل مجتمع، في كل مكان.“

أود أيضا أن أضيف بضع كلمات خاصة بي. اليوم هو يوم للتذكر والحث على العمل. قبل أكثر من 60 عامًا من اليوم، قُتل 69 شخصًا وأصيب كثيرون آخرون عندما فتحت شرطة جنوب أفريقيا النار على المتظاهرين السلميين في شاربفيل. كان هؤلاء الأفراد الشجعان يتظاهرون ضد قوانين المرور التي كانت تقف في قلب نظام الفصل العنصري الفاسد. كان ذلك النظام ترسيخًا للأيديولوجية الاستعمارية العنصرية التي هيمنت على العالم لقرون، وهي أيديولوجية لا تزال تشكل العالم اليوم، لا سيما في شكل عنصرية تتغلغل في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لكي نتحرر.

العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب موجودة في كل مكان حولنا. فهي راسخة في المؤسسات والهياكل الاجتماعية والسياسات والممارسات. إنها حقائق حية تتنفس بالنسبة لبلايين الناس في جميع أنحاء العالم الذين يواجهون التجريد من الإنسانية والتهميش والإقصاء.

إنها تنتهك كرامتهم وحقوقهم. وهي تحرمهم وتحرم مجتمعاتهم من فرصة تحقيق كامل إمكاناتهم. إنها تغذي التمييز الصامت في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والإسكان ونظام العدالة الجنائية وغيرها. ويقع العديد من الناس والمجتمعات المحلية ضحية لهذا الظلم والتعصب: الأفارقة والمنحدرون من أصل أفريقي، والآسيويون والمنحدرون من أصل آسيوي، والأقليات، والسكان الأصليون، والمهاجرون، والمسيحيون، واليهود، والمسلمون، وكثيرون غيرهم. ومع ذلك، فإن كل مجتمع يواجه التحيز والتمييز بشكل مختلف.

يركز اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري هذا العام على المنحدرين من أصل أفريقي. هذا شعبٌ عانى من أهوال العبودية، وقسوة ووحشية قوانين جيم كرو وأكثر من ذلك بكثير، شعبٌ لا يزال يعيش مع إرث العبودية. ومع ذلك فإن هذا الشعب الذي حارب ضد هذا الظلم على مر القرون لا يزال يفعل ذلك اليوم.

إن القضاء على التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي يتطلب منا الاعتراف بخصائصه الفريدة ومعالجة جذوره التاريخية. وقد ساعد العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وهو موضوع اليوم الدولي لهذا العام، على إلهام اتخاذ إجراءات هامة. وقد أدت مناصرة المنحدرين من أصل أفريقي إلى زيادة الوعي بالروابط بين مظالم الماضي والأشكال والمظاهر المعاصرة للعنصرية البنيوية وعواقبها، كما أنها أدت إلى التغيير. ولكن ما زال أمامنا الكثير لنفعله

حتى نقضي على العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وهناك العديد من الأطراف التي لها دور تؤديه، بدءاً من قضاء شركات التكنولوجيا على التحيز في خوارزمياتها، ووصولاً إلى المجتمع المدني الذي يحارب الظلم ويضمن سماع أصوات المنحدرين من أصل أفريقي. كما أن الإجراءات التي تتخذها الحكومات أمر بالغ الأهمية.

أولاً، يجب على الدول الامتثال لالتزاماتها واستخدام الأدوات التي لدينا. إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان هي مخططنا لعالم خالٍ من العنصرية. إنني أدعو الدول إلى التصديق على الاتفاقية وتنفيذ الوثيقتين بالكامل.

ثانياً، ينبغي للحكومات أن تضع قوانين وسياسات وتدابير أخرى صارمة للتصدي للتمييز الذي يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي وغيرهم، وينبغي أن تُصنف البيانات حسب العرق أو الأصل الإثني ونشرها لتقييم ما إذا كانت هذه التدابير فعالة وللمساعدة في تحسين تصميمها.

ثالثًا، يجب عليها إشراك المنحدرين من أصل أفريقي في عملية صنع القرار والمشاركة في صياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي.

رابعًا، يجب عليها معالجة التاريخ وجهاً لوجه. على مدى قرون انتُزع الرجال والنساء والأطفال من بيوتهم ومجتمعاتهم كجزء من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. لقد تعرضوا للضرب والاغتصاب والمعاملة الوحشية، وتم إنكار إنسانيتهم، وعوملوا على أنهم مجرد سلعة. يمكننا أن نرسم خطًا مباشراً من الشرور التي لحقت بهم وعنف الاستعمار وأهواله إلى العنصرية والتمييز البنيويين في يومنا هذا. يجب أن نواجه هذه الحقيقة بشجاعة وأن نتصرف بشأنها.

بالنسبة لي، أنا فخور بأنني أديت دوراً في تأمين إنشاء نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هنا في الأمم المتحدة، لكن إحياء الذكرى ليس كافيًا. نحن بحاجة إلى العدالة. يجب أن تتحلى البلدان المسؤولة بالإرادة السياسية والشجاعة الأخلاقية لتحقيق العدالة التعويضية. وينبغي أن يشمل ذلك التعويض عند الاقتضاء. كما ينبغي على الشركات التي استفادت وحققت ازدهاراً طويل الأجل من تجارة الأرواح البشرية أن تنظر في قضية التعويضات.

يتطلب القضاء على التمييز العنصري اتخاذ إجراءات. إنه يتطلب عملاً شاقاً، ولكنه يفيدنا جميعاً. إن المساواة، وأعتقد أن الأعضاء سيتفقون، هي أمر جيد للمجتمع. إنها تقوي الروابط الاجتماعية، وتسخر الإبداع والإمكانات غير المستغلة لدى الملايين من المهمشين، وتعزز السلام وتدفع بسيادة القانون قدماً، وقد طال انتظارها. لقد سممت العنصرية عالمنا لفترة طويلة جدًا. ولذلك دعونا، في هذا اليوم، نلتزم جميعًا بالقيام بدورنا في القضاء عليها وتصحيح الماضي وبناء عالم تسوده المساواة والعدالة والاحترام لنا جميعًا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام على بيانه.

قبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة المتكلمين التالية أسماؤهم للإدلاء ببيانات، كما ورد في رسالتي المؤرخة 7 آذار/مارس 2024: السيدة إيلزي براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان؛ والسيدة فيرين ألبرتا شيبرد، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ والسيدة جون سومر، الرئيسة المعيّنة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛ والدكتورة أوشي بلاكستوك، المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمؤسسة "النهوض بالمساواة الصحية".

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ومن دون إرساء سابقة، في دعوة أولئك المتكلمين للإدلاء ببيانات خلال هذه الجلسة؟

تقرر ذلك (المقرر 547/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة براندز كيريس.

السيدة براندز كيريس (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني اليوم أن أنضم إلى الأعضاء في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد قبل أكثر من 75 عامًا، قد أعلن في مادته الأولى أن جميع البشر يولدون أحراراً

ومتساوين في الكرامة والحقوق. وكان ذلك وعداً بالأمل. ومع ذلك، لا يزال التجريد من الإنسانية والتهميش والإقصاء تؤثر على حياة الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والأشخاص المنتمين إلى الأقليات، والشعوب الأصلية، والمهاجرين وكثيرين غيرهم في جميع أنحاء العالم.

إن اجتماعنا هنا اليوم هو تذكير مهيب بالمعاناة الدائمة الناجمة عن التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. ولكنه أيضًا مناسبة بالغة الأهمية لإعادة تأكيد التزامنا بمكافحة التمييز العنصري وتسريع العمل لإنهاء هذه الآفة. ولهذا نحن نلتقي في لحظة حاسمة. هذه هي السنة الأخيرة من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وهي فرصة للتفكير في السنوات العشر الماضية، وتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة، وتعديل المسار في الطريق الطويل الذي ينتظرنا لتحقيق أهداف الاعتراف والعدالة والتنمية حيثما تقتضي الضرورة.

لقد كان العقد بمثابة منبر فريد من نوعه لتيسير الحوار حول كيفية معالجة العنصرية البنيوية والتمييز العنصري الذي يعاني منه المنحدرون من أصل أفريقي على مستوى العالم، والنابع من إرث الاستعمار والاستعباد. وقد العقد قدم توصيات ملموسة لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها الأساسية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان.

وقد دفع ذلك العديد من الدول إلى اعتماد أطر قانونية وسياساتية وطنية تعترف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي وتحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني.

ومن خلال الاجتماعات الإقليمية الخمسة التي عُقدت تحت رعايته، عمّق العقد أيضًا فهمنا للتحديات التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي.

من المشاركة السياسية إلى التوظيف والإسكان والتعليم والصحة وتفاعلاتهم مع أجهزة إنفاذ القانون ونظام العدالة الجنائية، لا يزال المنحدرون من أصل أفريقي يواجهون في العديد من البلدان حالة من التغييب التاريخي والاجتماعي، بما في ذلك نتيجة لعدم وجود بيانات مصنفة حسب العرق أو المجموعات العرقية. إن مجموعة الأعمال المنجزة في إطار العقد الدولي، فضلاً عن أعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المناهضة للعنصرية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تشير إلى ضرورة اعتماد نُهُج شاملة لضمان الرصد والتقييم والمراجعة الدورية للتدابير الواسعة النطاق لضمان المساواة الموضوعية وضمان المساواة في الحصول على الفرص والموارد وسلطة اتخاذ القرار.

وقد كان العقد الدولي أيضًا احتفالًا ضروريًا للغاية بتاريخ المنحدرين من أصل أفريقي ومساهماتهم القيمة في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم. إن صمودهم وقوتهم ونضالاتهم ضد اضطهاد وتهميش دام قروناً يجب أن تلهمنا جميعًا للتصدي بشكل عاجل للحواجز الهيكلية والمؤسسية التي تديم التمييز العنصري وعدم المساواة اليوم. ويسرني أن أقول إنه يتم اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. وقد احتفلنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فعالية رفيعة المستوى عُقدت في جنيف يومي 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي أسفرت عن عدد من التعهدات في مجال حقوق الإنسان من أجل القضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك، على سبيل المثال، سن سياسات عامة تتعلق بالحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري أو حملات توعية وطنية. وقد أصدرت آليات عديدة لحقوق الإنسان توصيات مماثلة إلى الدول الأعضاء. إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية، بما في ذلك المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي الذي أنشئ مؤخرا وآلية الخبراء المستقلين الدولية للنهوض بالعدالة والمساواة العرقية في إنفاذ القانون، تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لتعميق الحوار والتعاون بشأن تلك القضايا.

إن مكافحة التمييز العنصري كانت ولا تزال في صميم عملنا في مجال حقوق الإنسان. وردًا على مقتل جورج فلويد والاحتجاجات

الجماهيرية العالمية التي تلت ذلك، أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الخطة المكونة من أربع نقاط لإجراء تغيير تحويلي من أجل العدالة والمساواة العرقية لعام 2021، والتي لا تضع رؤية فحسب بل تضع توصيات قابلة للتنفيذ للدول من أجل عكس ثقافات الإنكار، وتفكيك العنصرية البنيوية ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع مجالات الحياة، ومواجهة إرث الاستعباد وتجارة الأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي والاستعمار، وتحقيق العدالة التعويضية.

لقد كشفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في العام الماضي عن الجوانب الرئيسية لهذه الخطة في مذكرة توجيهية تدعم الدول في الوفاء بالتزامها بتيسير المشاركة الهادفة والشاملة والآمنة للمنحدرين من أصل أفريقي. وترديداً لنداءات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يوصي كذلك التقرير الأخير (A/78/317) للأمين العام بشأن تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بأن تجمع الدول بين تدابير مثل رد الحقوق وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار من أجل بناء مجتمعات خالية من العنصرية والتمييز العنصري البنيويين.

وكما يمكننا أن نرى، تتوفر توصيات ترسم الطريق إلى الأمام. وقد حان الآن وقت العمل. ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى الاعتراف بالمنحدرين من أصل أفريقي وتحقيق العدالة والتنمية لهم بشكل حثيث بعد عام 2024. ولقد انضممت إلى آخرين في الدعوة إلى إعلان عقد ثانٍ. وعند القيام بذلك، يجب أن نستمع إلى وجهات نظر المتأثرين بالأشكال المركبة للتمييز والتهميش والعنف، بما في ذلك النساء من الأقليات العرقية أو الدينية أو الإثنية وأن نحترمها ونؤمنها.

ولتحقيق هذه الغاية، تشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدول على المشاركة في العمليات التشاورية والمساهمة في صياغة إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً، فضلاً عن وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

العنصرية ليست مجردة. إنها تؤثر بشكل كبير ومباشر على الناس وتزيد من انقسام المجتمعات المنقسمة أصلاً. وهي لا تزال معنا في جميع أنحاء العالم. ومن المثير للقلق أننا، في بعض الحالات، نشهد حتى بعض القادة السياسيين أو قادة مجتمعات محلية يقومون بتمكين وتأجيج التعصب والكراهية تجاه مجموعات معينة من خلال الخطاب التحريضي، والذي يتم تضخيمه بشكل أكبر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الرقمية الجديدة. وهذا لا يؤدي إلا لتعزيز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة. ومن واجبنا الجماعي في مجال حقوق الإنسان أن نكافح الكراهية والعنصرية وأن نبني مجتمعات شاملة للجميع يُحتفى فيها بالتنوع ويُعامل فيها كل فرد بكرامة واحترام. يمكننا معًا أن نضمن للعقد المقبل أن يجلب الاعتراف الحقيقي والعدالة والتنمية للمنحدرين من أصل أفريقي وجميع الذين يعانون من التمييز العنصري والتهميش والاضطهاد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة براندز كيريس على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيرين ألبرتا شيبرد، رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري.

السيدة شيبرد (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم التحية باسم لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي أتشرف برئاستها.

اسمحوا لي أن أبدأ، في شهر تاريخ المرأة هذا، بالإشادة بالنساء اللاتي قُتلن في مذبحة شاربفيل عام 1960، والتي كانت مصدر إلهام لليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، ومن بينهن ماريا موليباتسي وإليسا موليتيسي ونورا مبيلي وميريام سيكيتلا وكريستينا موتسيبي. وبالطبع، أبرزت موجات سابقة من النشاط في هذا الجانب من المحيط الأطلسي نساء ثائرات مثل مارون كوين نانا وكيتي سكارليت من جامايكا، وسوجورنر تروث وهاريت توبمان من الولايات المتحدة الأمريكية، وسيسيل فاتيمان وماري جان لامارتينييه من هايتي الحبيبة والمحاصرة. أن ننطق بأسماء الجدات هو أن نجعلهن يعيشن من جديد ويؤثرن على أفعالنا اليوم.

إن الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يتيح فرصة لتقييم الثغرات المستمرة في تنفيذ التزامنا المشترك بحماية مئات الملايين من الأشخاص الذين لا تزال حقوق الإنسان الخاصة بهم تُنتهك بسبب التمييز العنصري. كما أنها فرصة لإعادة التأكيد على التزامنا من جديد بمكافحة جميع أشكال العنصرية في كل مكان – وهو التزام تم التعهد به في إعلان وبرنامج عمل ديربان، وبرنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والذي كان لي شرف قيادته، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي هي مجرد صك واحد من بين عدد من الصكوك القانونية الدولية الملزمة التي تحظر التمييز العنصري. وتوضح التوصيات العامة للجنة الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك، وبما فيها على وجه الخصوص التوصية العامة رقم 34، بشأن التمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي، المعتمدة في عام 2011؛ والتوصية العامة رقم 35، بشأن مكافحة خطاب الكراهية العنصرية، المعتمدة في عام 2013؛ والتوصية العامة رقم 36، بشأن منع ومكافحة التنميط العنصري من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، المعتمدة في عام 2020.

ومع التصديق شبه العالمي على الاتفاقية من قبل 182 دولة طرف، ينبغي أن يكون بمقدورنا الحديث عن القضاء على التمييز العنصري كهدف مشترك للبشرية. ولأن لجنتي ترصد تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية فإننا نلاحظ مع الأسف أن التمييز العنصري وخطاب الكراهية العنصرية والعنف بدوافع عنصرية مستمرة في الظهور بشكل قبيح. فلا يزال الكثيرون منا يرفضون الإيمان بحقوق الإنسان والعدالة للجميع. إن النزاعات في جميع أنحاء العالم والإفلات من العقاب على التمييز العنصري تهدد بعرقلة أي مكاسب حققناها.

وبالفعل، لو كان أيقونة موسيقى الريغي الجامايكية وضميرنا الاجتماعي بوب مارلي على قيد الحياة اليوم لكان أعاد إحياء أغنيته "الحرب"، لأن هناك بالفعل حرب في الشرق وحرب في الغرب وحرب في الشمال وحرب في الجنوب. ولكان بيتر توش ينتحب: "الجميع يبكي من أجل السلام، نعم؛ ولا أحد يصرخ من أجل العدالة". حسناً، قد نختلف مع توش، لأن بعضنا يصرخ من أجل السلام والعدل معاً، خاصة في هذه الأيام التي تتصاعد فيها النزاعات. تدعو اللجنة باستمرار إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة للتصدي للخطابات العامة العنصرية واللاإنسانية والتمييز العنصري ولتقديم مرتكبي التمييز العنصري إلى العدالة. ومثل توش، نحن نريد المساواة في الحقوق والعدالة – التي هي الركيزة الثانية لموضوع العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والتي بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم.

وبينما نواصل التأمل في موضوع "عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي"، يجب أن ندرك أن الجميع لم يستفيدوا بالطرق التي وعد بها موضوع العقد الطموح، حتى مع اقتراب هذا العقد الدولي من نهايته. وأود أن أؤكد أن اللجنة تؤيد الدعوة إلى عقد ثانٍ. إن الهدف الرئيسي للعقد – وهو استعادة كرامة ضحايا التمييز العنصري – لا يزال بعيد المنال، وخاصة لضحايا المعاناة والشرور التي تفوق الوصف والتي لحقت بملايين الرجال والنساء والأطفال نتيجة الاسترقاق والاستعباد والاتجار بالأفارقة المستعبدين عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية والمآسي الماضية. وفي هذا الصدد، الدعوة إلى تحقيق العدالة التعويضية من تلك البلدان التي استعمرت أفريقيا والأمريكتين وتسببت في تخلفها، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، واستخرجت ثرواتها دون ضمان تنميتها، تظل إلى حد كبير دعوة بلا استجابة، وذلك على الرغم من أنه يسرني أن ألاحظ أن هناك بعض الزخم. لقد كان السير إليس كلارك من ترينيداد وتوباغو واضحًا في القول بأنه "لا يحق للدولة القائمة بالإدارة أن تستخرج كل ما يمكن استخراجه من مستعمرة على مدى قرون، وعندما يتم ذلك تعفي نفسها من التزاماتها".

إننا ندعو الدول إلى الاستجابة للدعوات المتزايدة لتحقيق العدالة التعويضية والتمكين الاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي. ومن المهم أن تلتزم الدول من جديد بعدم ترك أي شخص من أصل أفريقي خلف الركب في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالفعل، لن تتحقق الأنشطة الأخرى الموصى بها للعقد الدولي دون التزام عالمي بالعدالة. وكما قالت الأيقونة روزا باركس، "إن مستقبل

السلام والازدهار الذي ننشده لجميع شعوب العالم يحتاج إلى أساس من التسامح والأمن والمساواة والعدالة“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة شيبرد على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة جون سومر، الرئيسة المعينة للمنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

السيدة سومر (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية في هذه الفعالية الهامة. يصادف اليوم الذكرى الستين لمجزرة شاربفيل المأساوية في جنوب أفريقيا، والتي قُتل فيها بوحشية متظاهرون سلميون لمعارضتهم قوانين الفصل العنصري. يكتسي هذا اليوم أهمية كبيرة، حيث أنه بمثابة تذكير صارخ بالفظائع التي يرتكبها نظام متجذر في التمييز العنصري وبالنضال الدائم من أجل العدالة والمساواة في جميع أنحاء العالم.

في إعلان حقوق الشعوب الزنجية في العالم الصادر عام 1920، أشار ماركوس غارفي إلى أن التمييز أنكر الحقوق المشتركة المستحقة للبشر لا لسبب سوى عرقهم ولونهم. وبعد مرور أكثر من 100 عام، أصبحت صحة هذا التصريح بديهية، حيث لا يوجد مكان في العالم لا يحدث فيه تمييز ضد منحدرين من أصل أفريقي. واسمحوا لي أن أضيف خصوصية النساء المنحدرات من أصل أفريقي، اللاتي ما زلن من أكثر الفئات تهميشاً في العالم.

وإذ نتأمل في موضوع الاحتفال اليوم، ”عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي“، لا بد من الاعتراف بأهمية هذا العقد الدولي. تمثل هذه المبادرة البالغة الأهمية بارقة للأمل والتقدم في مكافحة العنصرية البنيوية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي من عدم المساواة والتغييب.

وفي احتفالنا بهذا اليوم، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بدعم حقوق الإنسان للجميع ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز العنصري البنيوي النابع من الظلم التاريخي المتمثل في الاستعباد والاستعمار ونزع الملكية والفصل العنصري. إن المعالجة الفعالة لهذه التفاوتات الحادة تتطلب جهودًا متضافرة لتفكيك النظم والهياكل التمييزية، وتعزيز التنوع والشمول وضمان إمكانية الحصول العادل لجميع الأفراد على الفرص والعدالة الإنمائية، بغض النظر عن العرق أو الإثنية.

لقد أتاح هذا العقد الدولي فرصة فريدة للنهوض بتلك المبادئ وتحقيق تغيير ملموس. وعلى الرغم من أن العقد ينتهي في ديسمبر/كانون الأول 2024، إلا أنه لم يفت الأوان بعد للاعتراف بالمظالم التاريخية التي ذكرتها سابقًا وتمهيد الطريق لتحقيق العدالة التعويضية والتنمية المستدامة لمعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المنحدرون من أصل أفريقي، بما في ذلك من خلال الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والعدالة، من بين حقوق الإنسان الأخرى.

يدعو العقد الدولي إلى العمل – وأجرؤ على القول المساءلة – ويؤكد أيضًا على أهمية إعلاء أصوات المجتمعات المهمشة وتمكينها من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتها، وبالتالي بناء مجتمع أكثر إنصافًا وعدالة للجميع لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

منذ إعلان هذا العقد الدولي اتخذت بعض الدول خطوات هامة في وضع وتنفيذ تدابير تشريعية وخطط عمل وطنية وسياسات وبرامج أخرى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي. ومع ذلك، تظل الدعوة إلى العمل أمرا ملحاً وحتمياً. يجب على الدول أن تتبنى موقفًا استباقيًا، وأن توائم جهودها مع المطالب والتطلعات الملحة للمنحدرين من أصل أفريقي. ويتعيّن على الدول الآن اتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق العدالة التعويضية والاقتصادية، وإظهار عزم سياسي متزايد ومشاركة أكبر في تعزيز العقد الدولي.

ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل منعطفًا حاسمًا لترسيخ الالتزام المشترك للدول في تعزيز المساعي الموحدة لمكافحة التمييز العنصري الهيكلي والبنيوي، إلى جانب أسبابه الجذرية. إنه فرصة للدول

للتعهد بشكل لا لبس فيه باتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق هذه الغاية وصياغة مستقبل تسوده المساواة الحقيقية والكرامة والعدالة للجميع.

إن إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن العملية الجارية لوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها الكامل، كانت أيضا إنجازات حاسمة للعقد الدولي. إننا إذ نبدأ المرحلة الختامية للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يصبح من الواضح أن الرحلة نحو العدالة العرقية أمامها شوط طويل قبل اكتمالها. وفي هذا الصدد، أرحب بالمناقشات الأخيرة في الأمم المتحدة الرامية إلى الترويج للعقد الدولي، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية بشأن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي شجعت فيها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدول على إعلان عقد ثان للمنحدرين من أصل أفريقي ابتداء من عام 2025.

حث أيضا المنتدى الدائم في تقريره السنوي الجمعية العامة على إعلان العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل أفريقي بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحقيق الاعتراف الكامل بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وتحقيق العدالة والتنمية لهم. ونسلم بالضرورة الحاسمة لتركيز العقد الدولي المقبل على العدالة التعويضية والاعتراف والإنصاف ومعالجة التمييز العنصري المنهجي والهيكلي على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. والمنتدى الدائم مستعد لدعم الدول في تلك الجهود.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأبلغ الجمعية بأن الدورة الثالثة للمنتدى الدائم ستعقد في جنيف في الفترة من 16 إلى 19 نيسان/أبريل، حيث سنناقش فيها، من بين عدد من المسائل المواضيعية، توقعات وتحديات تنفيذ عقد دولي ثان للمنحدرين من أصل أفريقي. وأهيب بالجميع المشاركة بنشاط في الدورة والمساهمة في جهودنا العالمية الرامية إلى تحسين حياة وسُبل عيش المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للدكتورة بلاكستوك.

الدكتورة بلاكستوك (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بقصة. أنا طبيبة طوارئ بالمراس. في ربيع عام 2020، كنت أعمل في عيادة لتقديم الرعاية العاجلة في وسط بروكلين، ليست بعيدة عن هنا. في ذلك الوقت، كنا في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وكنت أعمل في مناوبة معينة، لمدة 12 ساعة تقريبا، كنت أرى ما بين 80 و 100 مريض، معظمهم يعانون من أعراض كوفيد-19. أتذكر ذات يوم أنني دخلت إحدى الغرف، بعد ما بدا وكأنه سيل لا ينتهي من المرضى، للعثور على امرأة سوداء شابة. كانت هناك بسبب ضيق في التنفس بعد تشخيص إصابتها بمرض كوفيد – 19 قبل بضعة أسابيع. عندما دخلتُ غرفتها، كنت مغطاة بمعدات الحماية الشخصية من الرأس إلى أخمص القدمين. بالكاد يمكن رؤية بشرتي. قدمت لها. قلت: "مرحبا، أنا الدكتورة بلاكستوك. كيف يمكنني مساعدتك؟". قالت لي: "هل يمكنني مقاطعة كلامك؟". قلت: نعم. قالت: "هل يمكنني أن أسألك سؤالا؟ هل أنت سوداء؟" قلت: نعم. أطلقت أنفاسها العميقة وقالت: "شكرا لك. أنا سعيدة جدا لأنك ستستمعين إلي". في تلك اللحظة، كنت فخورة بكوني الطبيبة التي تحتاج إليها. لكن من المحزن أيضا أنه من الواضح أنها مرت بتجارب مع المهنيين الصحيين الذين لم يستمعوا إليها، والذين قللوا من شكاواها أو تجاهلوها أو رفضوها لأنها امرأة سوداء.

العمل الذي أقوم به كوني طبيبة ونصيرة يتمحور حول العدالة الصحية. أي ضمان حصول كل فرد، بغض النظر عن خلفيته العرقية، على فرصة عادلة للوصول إلى أعلى مستوى من الصحة. نحن بحاجة إلى الاعتراف بالسياق الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه الناس ويعملون ويحبون ويصلون. لكن تحقيق العدالة الصحية يتطلب جهودا مجتمعية مستمرة لمعالجة المظالم التاريخية والمعاصرة، والتغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العقبات التي تحول دون التمتع بالصحة الجيدة والحصول على الرعاية الصحية والقضاء على التفاوتات الصحية العرقية التي يمكن الوقاية منها.

أنا الدكتورة أوشي بلاكستوك. أنا ابنة السيد إيرل بلاكستوك، وهو مهاجر من جامايكا جاء إلى هذا البلد عندما كان عمره 17 عاما. أنا ابنة الدكتورة ديل بلاكستوك. فهي الدكتورة بلاكستوك الأصلية. وهي سليلة الأفارقة المستعبدين في هذا البلد. كانت والدتي أول شخص في عائلتها يذهب إلى الكلية وذلك بسبب الحواجز العنصرية النظامية. بعد الكلية، انتهى بها المطاف في كلية الطب بجامعة هارفارد. أختي التوأم، أوني بلاكستوك، وأنا أول إرث أسود للأم وابنتها من خريجي كلية الطب بجامعة هارفارد. لكن هذا حدث في عام 2005 ومنذ ذلك الحين، لم يكن هناك سوى إرث واحد آخر من الأم السوداء وابنتها من كلية الطب بجامعة هارفارد. مرة أخرى، هذه هي الحواجز النظامية التي تمثلها العنصرية أمامنا.

ومن خلال منظمتي "النهوض بالعدالة الصحية"، فإنني أعمل مع منظمات الرعاية الصحية لتفكيك العنصرية في الطب. وقد ألفتُ مؤخرا كتابا بعنوان "إرث: طبيبة سوداء تتعامل مع العنصرية في الطب" لشرح سبب استمرار رؤيتنا لجوانب مروعة من عدم المساواة في الصحة العرقية في عام 2024. وعلى الرغم من أنني حاصلة على شهادات جامعية وطبية خريجة من جامعة هارفارد، فإنني ما زلت أكثر عرضة بخمس مرات – كامرأة سوداء، كامرأة من أصل أفريقي – للوفاة بسبب مضاعفات مرتبطة بالحمل من أقراني البيض. في هذا البلد، لا يزال الأطفال السود أكثر عرضة للوفاة في السنة الأولى من حياتهم بنسبة تزيد عن الضعف من الرضع البيض، وهذه فجوة أكبر اليوم مما كانت عليه قبل 15 عاما من نهاية العبودية. في هذا البلد، لدينا أدنى متوسط عمر متوقع في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذا مدفوع بانخفاض متوسط العمر المتوقع للسود والسكان الأصليين.

لا بد للإحصاءات من أن تثير غضبنا. وتتمثل الحلول في تفكيك العنصرية بين الأشخاص والعنصرية النظامية على حد سواء، لأن العنصرية، من خلال ممارساتها وسياساتها، تضر بحياتنا وتقصرها. إنها تؤدي إلى ظاهرة التغلب على الظروف في ظل العيش مع ضغوط العنصرية اليومية يسبب البلى المزمن لأجسادنا التي تتقدم في العمر قبل الأوان وتجعلنا عرضة للأمراض المزمنة. نحن نعلم حتى أن التعايش مع العنصرية له تأثير على كيفية التعبير عن جيناتنا. لذلك، في حين أن العرق هو بناء اجتماعي، فإن العنصرية هي بناء من صنع الإنسان. وما يمكن أن يكون له تأثير في الواقع هو كيفية تشغيل الجينات وإيقافها. وهذا هو السبب في أننا نشهد المجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي أكثر عرضة لتحمل أعباء أكبر من الأمراض المزمنة، مثل السكري وأمراض القلب.

لدينا الحلول، وتتطلب الحلول تدريب جميع المهنيين الصحيين لدينا على الرعاية المستجيبة ثقافيا والتعرف على تحيزاتهم الداخلية وعنصريتهم. نحن بحاجة إلى إنشاء مجتمعات أكثر صحة. ونعلم أن الصحة لا تتعلق فقط بالحصول على الرعاية الصحية – بل تتعلق بالحصول على سكن آمن وبأسعار معقولة، وعمل مربح، وتعليم جيد، ومساحات خضراء، وإمكانية حصول الجميع على الأغذية الصحية. نحن بحاجة إلى وضع مجتمعاتنا المنحدرة من أصل أفريقي واحتياجاتها وأولوياتها في المكان الرئيسي.

وكما قلت، فإن العنصرية تضر بالمنحدرين من أصل أفريقي. إنها يجعلنا مرضى. إنها تقصر حياتنا. نحن نستحق أن نعيش حياة طويلة وكاملة. لدينا الحلول، ولكننا بحاجة إلى التصرف بسرعة، لأن هذه مسألة حياة أو موت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الدكتورة بلاكستوك على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة أوغندا التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة نابيتا (أوغندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، اسمحوا لي أن أؤكد إعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ونؤكد من جديد أيضا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تهدف إلى تعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز. وإعلان وبرنامج عمل ديربان واضحان. وأي مذهب من مذاهب التفوق

العنصري زائف علميا، ومدان أخلاقيا، وظالم وخطير اجتماعيا، ويجب رفضه. لذلك، تحث المجموعة على ضرورة تصميمنا جميعا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره، ومنع ومكافحة المذاهب والممارسات العنصرية من أجل تعزيز التفاهم بين الأعراق، وبناء مجتمع دولي شامل حقا ومتساو وخال من جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

يصادف هذا العام نهاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ولذلك، نرحب بموضوع اليوم، المعنون "عقد للاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي". وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد التزامها بوضع مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها احتراما كاملا، وتواصل دعم عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن وضع مشروع الإعلان، مع مساهمات مقدمة من المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي.

اضطلع المنتدى، منذ إنشائه، بدور هام في تحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم. وترحب المجموعة بمساهمتها في تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بالتنسيق الوثيق مع آليات مجلس حقوق الإنسان القائمة بشأن المنحدرين من أصل أفريقي وبالتمييز العنصري. وتشدد المجموعة الأفريقية، تماشيا مع الاتحاد الأفريقي، على ضرورة التصدي للقصص والمعاناة غير المروية التي لحقت بملايين الرجال والنساء والأطفال نتيجة للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية ومآسي الماضي، بهدف استعادة كرامة وسلامة وشفاء جميع الذين عانوا وما زالوا يعانون من آثار تلك المآسي.

منذ عقود برح المنحدرون من أصل أفريقي في مختلف البلدان يدعون إلى المساءلة وجبر الضرر الذي لحق بهم بسبب الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار واستمرار السياسات والنظم والممارسات التمييزية العنصرية المتتالية. ومما يؤسف له أنه لم تكن هناك تعويضات شاملة حتى الآن عن جميع الأضرار التي لحقت بهم، على النحو الذي دعا إليه إعلان ديربان وقرارات المتابعة.

لقد حان الوقت لإيجاد الحلول وعكس العواقب الدائمة للعنصرية المؤسسية التي يعاني منها العديد من الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أن نناقش بصراحة أفضل الممارسات والتحديات والتهديدات والفرص المتاحة والحلول فيما يتعلق بتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والأحكام التي أبرزها إعلان وبرنامج عمل ديربان المتعلقة بالمنحدرين من أصل أفريقي وأن نتأمل فيها. ويجب ألا ننسى الاعتراف بالعنصرية المنهجية والهيكلية الموجودة في المجتمع والمنتشرة في جميع أنحائه والتصدي لها على قدم المساواة، والتي تؤثر سلبا على التعليم والتنمية والصحة والرفاه وتديم الصدمات بين الأجيال.

إن الاستعمار واستعباد الأفارقة طوال عقود من الزمن واستمرار السياسات والنظم والممارسات التمييزية العنصرية المتعاقبة كان لها ولا تزال لها آثار سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمعات والبلدان في جميع أنحاء العالم. ومما لا شك فيه أن المظالم التاريخية أسهمت في الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية وعدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تؤثر على العديد من البشر في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. لذلك، كما أقر إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا بد من وضع برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات وللشتات، على أساس روح التضامن والاحترام المتبادل، في مجالات تخفيف عبء الديون، والقضاء على الفقر، ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، على سبيل المثال لا الحصر. إن بناء مستقبل تسوده العدالة يتطلب إصلاح ماض مجحف.

ويعترف الاتحاد الأفريقي بالشتات الأفريقي، الذي يضم المنحدرين من أصل أفريقي، لكونه المنطقة السادسة فيه. يلتزم القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 بالمشاركة الكاملة للشتات الأفريقي كجزء لا يتجزأ من تنمية القارة الأفريقية. نعتقد أن العدالة التعويضية أمر في غاية الأهمية لبناء المساواة العرقية. ولا تشمل التعويضات عن الرق والاستعمار العدالة والمساءلة عن الأخطاء التاريخية فحسب، بل تشمل أيضا القضاء على ندوب عدم المساواة العرقية والتبعية والتمييز التي بُنيت ولا تزال موجودة من خلال

السياسات والممارسات والنظم. في كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارها الأول بشأن خطة التعويضات في إفريقيا وحقوق الإنسان للأفارقة في الشتات والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم، والذي دعت فيه اللجنة الدول إلى إنشاء لجنة للتشاور والبحث عن الحقيقة وتصور التعويضات من منظور إفريقيا، ووصف الضرر الناجم عن مآسي الماضي، ورفع قضية للحصول على تعويضات عن مطالبة أفريقيا، والسعي إلى تحقيق العدالة فيما يتعلق بالتجارة والاتجار بالأفارقة المستعبدين، والاستعمار، والجرائم الاستعمارية، والفصل العنصري، والمساهمة في عدم تكرار الماضي والمصالحة بينهما.

ومما يبعث على سرورنا تلك المبادرات التي أخذت زمامها الحكومات للاعتذار والتعويض عن التركات الماضية، بما في ذلك من خلال سن قوانين حقوق الإنسان، وتخليد الذكرى، والتثقيف والتوعية. ونعتقد أن تلك المبادرات، إلى جانب المشاركة الفعالة الشاملة والمتساوية للمنحدرين من أصل أفريقي التي تكمن في تصميم وتنفيذ العدالة التعويضية، يمكن أن تسفر عن تعويضات ذات مغزى. ونتطلع إلى تنفيذ إجراءات إيجابية وإيجابية، بما في ذلك إعادة الأصول المسروقة وبرامج التنمية الاقتصادية.

ونتفق مع تقرير الأمين العام على أنه بينما تضطلع بعض المجتمعات بمبادرات محلية هامة وجديرة بالثناء لمعالجة أضرار العنصرية والاسترقاق، فإن هذه المبادرات لا ترقى إلى مستوى الاستجابات الشاملة للدولة. ومما يؤسف له أننا ندرك أن أكبر عائق أمام التعويضات عن الاستعمار والرق ربما يتمثل في كون أن أكبر المستفيدين من كليهما يفتقرون إلى الإرادة السياسية والشجاعة الأدبية لمتابعة هذه التعويضات للمنحدرين من أصل أفريقي. ونناشد الدول أن تشارك بهمة في المناقشات الجارية في جنيف بشأن مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي وحمايتها واحترامها احتراما كاملا. ونحن مقتنعون بأن مشروع الإعلان ينبغي أن يسهم في الإطار العالمي لمعالجة استمرار العنصرية المنهجية ونظم وممارسات التمييز العنصري الموروثة من الرق والاستعمار والفصل العنصري والمآسي الأخرى. يجب علينا أن نتغلب على التحيز التافه وأن ندين بالولاء النهائي للمجتمع البشري العالمي، لأننا جميعا جزء من الجنس البشري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد الرويعي (البحرين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. يأتي موضوع اليوم الدولي لهذا العام في الوقت المناسب، حيث يصادف عام 2024 اختتام العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

يعيش مئات الملايين من الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم بأنهم منحدرون من أصل أفريقي في أجزاء أخرى من العالم خارج القارة الأفريقية، بما في ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولا يزال التمييز العنصري وتركة الرق والاستعمار يمنعان بلايين البشر من التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الخاصة بهم. وطوال قرون، ما برح المنحدرون من أصل أفريقي ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري والاسترقاق محرومين من العديد من حقوقهم. وتنبغي معاملتهم بإنصاف واحترام كرامتهم، وعدم معاناتهم من أي نوع من التمييز.

إننا في كفاحنا المشترك وكفاحنا ضد التمييز العنصري، نسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المبدأ الأساسي القائل بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وتؤكد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من جديد التزامها بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب دعما للتنفيذ الناجح لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

ومما يبعث على قلق مجموعة آسيا والمحيط الهادئ القلق أنه على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال حالات العنصرية والتمييز

العنصري بأشكالها المختلفة منتشرة على نطاق واسع. وينبغي إدانة هذه الأعمال كلما وأينما وقعت. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الارتفاع العالمي في خطاب الكراهية، الذي يشكل تحريضا على التمييز العنصري والعداء والعنف، ونشدد على أهمية التصدي له وفقا للقانون الدولي.

يتعين علينا، من خلال التعاون والشراكة والتكامل، تعزيز قيم التسامح وتعزيز ثقافة الإدماج والاحترام المتبادل داخل مجتمعات بلداننا وفي العالم. ونجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ملموسة، مصحوبة بإرادة سياسية قوية، لتعبئة جميع الجهود على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لجميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونود أيضا أن نؤكد مجددا أهمية التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

في الختام، لا تزال مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ثابتة في التزامها بالكفاح العالمي من أجل القضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك التمييز ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولا يزال ذلك يمثل أولوية عليا لدول آسيا والمحيط الهادئ، ونهيب بجميع البلدان اتخاذ خطوات عاجلة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

نعرب عن تقديرنا العميق لرئيس الجمعية العامة، السيد دينيس فرانسيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

ونشكر أيضا السيد كورتيناي راتراي، والسيدة إيلزي براندز كيريس، والسيدة فيرين ألبرتا شيبرد، والسيدة جون سومر، والسيدة أوشي بلاكستوك على مشاركتهم في هذه الجلسة. ومشاركتهم الفاعلة مع الجمعية العامة تساعدنا في إبراز التحديات العديدة التي لا تزال ماثلة أمامنا.

ما زلنا نتذكر ونكرم ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فقد عانوا من مظالم الماضي. ومع ذلك، لا ننسى أيضا أنه لا يزال أمامنا عمل يتعين علينا القيام به، حيث أن تلك المظالم – رغم تغير شكلها – ما زالت مستمرة.

يقع التمييز العنصري في صميم الآراء البغيضة لحركات تفوق البيض والجماعات المتطرفة الأخرى. ونشعر بالجزع إزاء انتشار مختلف الحركات العنصرية المتطرفة في أجزاء كثيرة من العالم، استنادا إلى أيديولوجيات تغذي العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. والتمييز موجود دائما في كره الأجانب الذي يعاني منه المهاجرون واللاجئون، وفي الاستبعاد الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة. ويجب أن نضاعف الجهود لتفكيك العنصرية الهيكلية والمنهجية والتمييز العنصري.

قبل 60 عاما تقريبا، اتخذت الجمعية العامة القرار 2106 (د-20) الذي أنشأ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري – وهي من أقدم اتفاقيات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا على بعض الجبهات، وحققنا العديد من المنجزات استجابة للالتزامات التي قطعناها، بوصفنا دولا أعضاء، من أجل تحقيق الهدف النهائي لتلك الاتفاقية، لا يزال يتعين فعل الكثير للقضاء التام على التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره ومنع ومكافحة المذاهب والممارسات العنصرية.

نذكِّر بالمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ونؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي المرحلة الراهنة، التي نلاحظ فيها مع القلق استمرار انتشار الأفكار العنصرية وكراهية الأجانب، لا تزال الحاجة إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وعمليات متابعتهما صالحة بنفس القدر.

لا يسعنا أن نسمح لويلات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأن تستمر في التزايد في مجتمعاتنا. وتعرف البشرية بالفعل ما يحدث عندما لا تحارب الفكرة الخطيرة والخاطئة عن التفوق العرقي أو الإثني. من الأساسي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لئلا يُترك أي شخص خلف الركب وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك المسعى، من الجوهري حماية جميع حقوق الإنسان.

نلاحظ أيضا العمل الذي لا يزال يتعين القيام به وانتشار التمييز بجميع أشكاله في كل مكان، ولا سيما ضد المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والمهاجرين واللاجئين، والأقليات، والنساء والفتيات، فضلا عن التمييز الاجتماعي والاقتصادي والمالي. ومن هنا نؤكد من جديد بشكل لا لبس فيه التزامنا بالقضاء على تلك الشرور.

إن عدم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين واستمرار العنف ضد النساء والفتيات، المرتبط بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يولدان أشكالا متعددة من التمييز القائم على نوع الجنس. نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتمكين جميع النساء والفتيات من خلال القضاء على القوالب النمطية الجنسانية في كل مجال من مجالات الحياة، لا سيما في سياق الابتكار والتغيير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي. وعلاوة على ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا للقضاء على التمييز العنصري والتمييز على أساس نوع الجنس، وهكذا نشجع ونعتمد نهجا مراعية للمنظور الجنساني إزاء السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

تشكل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجموعة من البلدان المتعددة الأعراق والثقافات واللغات التي، بوصفها منطقة إقليمية، تعبر عن تنوعها من خلال العرق واللون والنسب والأصل القومي والإثني. وتدرك دولنا الأعضاء أنه لا مناص من اعتماد تدابير فعالة للقضاء على جوانب التفاوت والإجحاف، بما في ذلك العمل على الإسراع في الإدماج الاجتماعي وسد الفجوات في الحصول على التعليم والعمالة. ومن الضروري أيضا تعزيز الوصول إلى العدالة والتمتع الفعلي بحقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في سياق النظم القضائية.

نعتبر إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في عام 2021 خطوة مهمة للقضاء على التمييز العنصري. وما زلنا نؤكد دعمنا لمبادراته وولايته من أجل تحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية على الالتزام الكامل وتكثيف جهودها لضمان عمل المنتدى الدائم، بما في ذلك دعم أمانته من أجل الامتثال لولايته، كما ندعو إلى تخصيص قدر أكبر من الموارد داخل المنظومة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل وأنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي والمنتدى الدائم. إننا نتطلع إلى الدورة الثالثة القادمة للمنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي التي ستعقد في جنيف في نيسان/أبريل.

مع اختتام العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي هذا العام، تؤيد المجموعة إعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي، بدءًا من عام 2025، بهدف الحفاظ على أعلى مستوى من الاهتمام السياسي بهذه العملية والوفاء بالتزاماتنا تجاه الاعتراف بها وتحقيق العدالة والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك الدور القيّم للشعوب الأصلية ومعارفها وخبراتها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ونشدد على التزامنا بالعقد الدولي للغات الشعوب الأصلية. ونتطلع إلى الدورة الثالثة والعشرين للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التي ستعقد هنا في نيويورك في نيسان/أبريل. وتعرب الدول الأعضاء في المجموعة عن تضامنها مع جميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل من

أجل تحقيق عالم أكثر عدلاً وإنصافاً يمكن فيه لجميع الشعوب، دون إقصاء أو تمييز، أن تعيش في سلام ووئام.

في الختام، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد التزامها بالعمل في سبيل مكافحة التمييز العنصري بجميع أشكاله ضد جميع البشر، لأنهم جميعا يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، ولديهم القدرة على المساهمة بشكل بناء في تنمية مجتمعاتهم ورفاهها إذا أتيحت لهم الفرصة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

نجتمع اليوم للاحتفال بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. ما زلنا نشعر بالقلق من أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي مشاكل منتشرة ومتجذرة في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تكون عاملاً من عوامل عدم المساواة بين الأجيال والتمييز والتهميش. مما لا شك فيه أن صعود الأيديولوجيات القومية والشعبوية يساهم في زيادة العنصرية والتمييز العنصري على الصعيد العالمي، مما يهدد النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. ونرفض وندين جميع أشكال العنصرية والتعصب، بما في ذلك أشكالها المعاصرة، ونظل ملتزمين التزاماً راسخاً بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، سواء داخل بلداننا أو في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، نشدد على ضرورة معالجة القوالب النمطية والوصم.

ونعتبر أن من مسؤوليتنا الوقوف ضد جميع أشكال المضايقات العنصرية وخطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعداء والعنف ومكافحتها، سواء عبر الإنترنت أو خارجها. يجب علينا تفكيك الهياكل المجتمعية التي لا تزال سائدة والتي تديم العنصرية الممنهجة. وفي ضوء ذلك، نؤكد من جديد التزامنا بواجباتنا التي يقضي بها القانون الدولي. ومع ظهور تحديات جديدة، سنعمل على تعزيز استجابتنا على المستوى الوطني لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري. كما تقع على عاتقنا مسؤولية التصدي للعنصرية من خلال مصادر موثوقة للمعلومات والمعرفة والمساءلة. ولذلك، من الأهمية بمكان تجديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي لا تزال الصك الدولي الرئيسي لمكافحة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. ونحن، كدول أطراف، نسعى جاهدين للمضي قدماً في تحقيق هدف الاتفاقية المتمثل في القضاء التام على أي تمييز عنصري.

لذلك، نكرر دعوتنا للتصديق العالمي على الاتفاقية. ونشير إلى دور لجنة القضاء على التمييز العنصري في رصد التنفيذ الفعال للاتفاقية، ولا سيما من خلال دراسة تقارير الدول الأطراف، والتعامل مع البلاغات الفردية حيثما اعترفت بها الدول، فضلاً عن صياغة التوصيات العامة. كما نشير إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان وآليات متابعته. ونؤكد من جديد دعمنا القوي للولاية المهمة للمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية. ونرحب بالمساءلة التي أضافتها نداءات المقررة الخاصة، وتقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة والزيارات القطرية لتقصي الحقائق. كما نتطلع أيضًا إلى مشاركتنا في الدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي الذي سيعقد في عام 2024.

وفي مسعانا المشترك لخلق مجتمعات خالية من العنصرية وتتسم بالتسامح والقبول استيعاب الجميع، نسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدئه الأساسي الذي ينص على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة، التي ستتكلم بالنيابة عن البلد المضيف.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد جلستنا اليوم إذ نكرس جهودنا للقضاء على التمييز العنصري.

ربما سمع البعض منا عن مقاطعة حافلات مونتغمري الشهيرة، التي بدأت في أواخر عام 1955، بعد أن رفضت روزا باركس التخلي عن مقعدها لرجل أبيض. ولكن ما لا يعرفه الكثير من الناس، بما في ذلك الكثير من الأمريكيين، هو أن أول مقاطعة للحافلات في حركة الحقوق المدنية حدثت قبل ذلك بأكثر من عامين، حيث نشأت في ولاية لويزيانا، في مدينة باتون روج. ففي حزيران/يونيه 1953، اتحد أعضاء مجتمع السود معًا لمحاربة نظام الفصل العنصري في حافلات المدينة. ولم تستمر المقاطعة لأكثر من أسبوع واحد، ولكنها كانت بمثابة مصدر إلهام لسنوات قادمة، حيث ألهمت مقاطعات أخرى للحافلات في جميع أنحاء البلد ومكنت سكان لويزيانا من التعبئة حول قضايا مثل حقوق التصويت. كان عمري لا يتجاوز بضعة أشهر وقت المقاطعة، وبالتالي لم أكن أعلم أن العالم كان يتغير أمام باب منزلي مباشرة. ولكن يمكنني القول الآن بعد النظر إلى الماضي، إن العمل الجماعي لجيراني أعاد تشكيل مسار حياتي وحياة الأمريكيين السود في جميع أنحاء البلد.

وبعد مرور كل هذه السنوات، لا يزال أمامنا الكثير من العمل، بما في ذلك هنا في أمريكا. وعلى الرغم من أن البعض قد يسعى إلى إعادة كتابة التاريخ، فإنني أؤمن بأن علينا مواجهته بدلاً من ذلك. يجب أن نواجه الأمر مباشرة. يجب أن نأخذ في الحسبان إرث العبودية، التي لم تسفر عن عنصرية منهجية باقية فحسب، بل عن صدمة حقيقية للأجيال على المستوى الفردي. يجب علينا أن نفكر في السياسات التي هاجمت حقوق الأمريكيين الأصليين في الحكم الذاتي، ولا تزال تشكل عوائق أمام ممارسة سيادتهم المتأصلة بشكل كامل. ويجب أن نكافح تصاعد الكراهية ضد الآسيويين ومعاداة السامية وكراهية الإسلام بالإضافة إلى الخطاب الحقير المعادي للمهاجرين، بما في ذلك ضد أفراد المجتمع اللاتيني. وفي حين أن هذا العمل قد يبدأ في الداخل، فإنني أعلم أيضًا أن الولايات المتحدة ليست حالة شاذة. تماما كما أنني أنحدر من أناس تم استعبادهم، فإن الملايين حول العالم في هذا المصير — أشخاص من هايتي، والبرازيل، وكولومبيا، وجامايكا، بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى التي لا يعرف شعبها من أي بلد جاء أسلافهم، بل كل ما يعرفونه أنهم أُخذوا بالقوة من تلك البلدان. فكما عانيت من التمييز والعنصرية، كذلك عانى الناس في جميع البلدان، وليس ثمة أبرياء في ذلك الصدد، وكثيرا ما تحول هذا التعصب العنصري إلى تعصب مميت. غير أن انتشار العنصرية هذا لن يعطلنا أو يشلّنا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. فعلى غرار سكان لويزيانا السود الذين اتخذوا موقفًا وتصدوا للعنصرية في مدينة باتون روج، يجب علينا أيضًا أن نلتزم باجتثاث الظلم من جذوره.

من جانبنا، رحبت الولايات المتحدة في العام الماضي بتعيين المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما رحبت بإنشاء آلية الخبراء للنهوض بالعدالة والمساواة العرقية في مجال إنفاذ القانون، لأنه يجب علينا الاعتراف بإخفاقات ماضينا وحاضرنا مهما كان ذلك مؤلماً لأجل بناء مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً في نهاية المطاف. وكما أوفينا بالتزامنا بتمكين الناس من مكافحة العنصرية في جميع أنحاء العالم، أطلقنا بواسطة وزير الخارجية في عام 2023 أول جائزة سنوية لأبطال مكافحة العنصرية في العالم. وأعدنا تفعيل خطة العمل المشتركة بين الولايات المتحدة والبرازيل للقضاء على التمييز العنصري والعرقي وتعزيز المساواة. ودعمنا في ذلك الصدد مختلف الجهود المبذولة في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي لأننا نعلم أنه طالما أن الكراهية لا تتقيد بالحدود، كذلك يجب أن يكون التزامنا بمكافحتها.

ولطالما اعتقدت أن العنصرية ليست مشكلة أولئك الذين يمارسونها، بل هي مشكلة أولئك الذين يكرسونها – سواء كانوا أفرادًا أو جهات فاعلة تدفعهما نوازع الكراهية للقيام بأفعال بغيضة، أو أي شخص أو مؤسسة تختار الصمت بدلًا من الوقوف دفاعا عن الحق. عليه، فلنجدد اليوم التزامنا بحل المشكلة بدلًا من إدامتها. ولندرك تقاطع العنصرية مع الأشكال الأخرى من الكراهية والاضطهاد، بما في ذلك التحيز الجنسي والتمييز ضد المرأة والتمييز لصالح الأشخاص من غير ذوي الإعاقة ورهاب المثلية الجنسية. فلنتصدى للتحديات

المشتركة – من تغير المناخ إلى انعدام الأمن الغذائي – من منظور العدالة والمساواة ومناهضة العنصرية. ولنتشاطر أفضل الممارسات، ونعلي من شأن الأفكار الهادفة فضلا عن إعلاء الأصوات غير المسموعة. ولنعترف بتاريخنا بدلاً من الهروب منه. فلنفخر بمناضلي الحرية الشجعان الذين مهدوا لي الطريق لأكون هنا مع الأعضاء اليوم، لنفخر بأبطال الحرية الشجعان الذين يمهدون الطريق للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي، الذي سيتكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الجماعة الكاريبية

بدايةً، تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ونشكر أيضا المتكلمين رفيعي المستوى على مشاركتهم في جلسة هذا الصباح، بمن فيهم مواطنتانا الكاريبيتان، السيدة فيرين شبرد والسيدة جون سومر.

ترحب الجماعة الكاريبية بموضوع الاحتفال هذا العام "عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي". في عام 2023، تضمّن تقييمنا للتقدم العالمي المحرز في القضاء على التمييز العنصري، لا. سيما في تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بعض الجهود الواعدة لتصحيح أخطاء الماضي على المستوى السياسي والمؤسسي والفردي. بيد أنه لا يسعنا بحلول نهاية الربع الأول من السنة الأخيرة من العقد الدولي، إلا أن نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

فما يزال التردد المستمر في الاعتراف بفظائع الماضي وموروثاته التي تتخلل حياتنا اليومية بوصفنا سكانا منحدرين من أصل أفريقي، أكبر عقبة أمام السعي لتحقيق العدالة والتنمية اليوم. من حيث الأساس، يجب أن نقبل أولاً ما يجب أن نواجهه. إننا نعيش في عالم جائر – عالم لا يبدو أنه محكوم بأي وازع أخلاقي دولي. وتدرك الجماعة الكاريبية أن القيم العالمية قد أصبحت، للأسف، قابلة للتداول والمقايضة على نحو متزايد. ففي كثير من الظروف – وهذا لا يقتصر على المنحدرين من أصل أفريقي وحدهم – فإن أحد العوامل الرئيسية التي تحدد ميزان تلك التبادلات والمقايضات متجذر في العنصرية والتمييز على أساس العرق والدين والجنسية.

إن القدرة على ممارسة التجارة، والحصول على التمويل من أجل التنمية والتمويل المناخي والتمويل الميسر وتخفيف عبء الديون ونقل التكنولوجيا والحصول على الرعاية الصحية وفوائد التقدم في مجال الطب، ليست سوى بعض المجالات التي نستند فيها إلى شروط تمييزية منظمة غالبًا ما تشل تنمية أكثر بلدان العالم ضعفًا. وما زلنا نعترف مراراً وتكراراً، وبشكل شبه تقليدي، بالتفاوتات العالمية. وبالتالي، تدعو الجماعة الكاريبية في هذا اليوم الدولي إلى تحقيق تكافؤ نهائي في الفرص بحيث لا يعود التمييز العنصري عاملاً يؤثر على قدرة البلدان على بناء العلاقات مع بعضها بعضا في جميع الجوانب والقطاعات الاجتماعية.

بالنسبة للجماعة الكاريبية، فإن فشل الأمم المتحدة في اعتماد إعلان بشأن تعزيز الحقوق الإنسانية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي واحترامها الكامل في إطار هذا العقد الدولي فهو أيضا دليل على محدودية الإرادة السياسية اللازمة لمنح هذه الحقوق الاعتراف الكامل الذي تستحقه. علاوة على ذلك، يجب معالجة مسألة محدودية الموارد على النحو الواجب، لا سيما تخصيص الموارد المالية المطلوبة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وذلك لضمان سماع أصوات أولئك الذين يخدمهم ويمثلهم على النحو الواجب. ولأجل توفير سياق يعمل فيه النظام المتعدد الأطراف برمته بجد لمواجهة التحديات وسد الثغرات التي يقوم عليها العالم الذي سنورثه للأجيال القادمة، فلا سبيل لتجاهل المنحدرين من أصل أفريقي.

بهذه الروح تكرر الجماعة الكاريبية الدعوة إلى عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي لأجل ترسيخ قيم ومبادئ الإنصاف والعدالة للمنحدرين من أصل أفريقي في النظام المتعدد الأطراف الذي

ينبغي أن تسترشد به جميع الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات ذات الصلة في تعزيز مؤسساتها وسياساتها بغية إعادة بناء الثقة وتعزيز أسس العمل المستدام.

وفي حين أن من شأن الاعتراف بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف أن يوحدنا، يظل الانتقاص المهين للكرامة الإنسانية الذي تتعرض له الشعوب على أساس العرق تفرق بيننا. وكما خلدها أسطورة موسيقى الريغي الجامايكي بوب مارلي في العرض الموسيقي لخطاب الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول أمام الأمم المتحدة عام 1963 – وأعيد صياغة ما قاله:

”إلى أن تُكفل حقوق الإنسان الأساسية للجميع على قدم المساواة، دون النظر إلى العرق... سيظل حلم السلام الدائم والمواطنة العالمية وسيادة الأخلاق الدولية مجرد وهم عابر نتطلع إليه ولكن هيهات“. (A/PV.1229، الفقرة 27)

تلتزم الجماعة الكاريبية بمكافحة العنصرية المنظمة. وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بوصفها الأسباب الجذرية للظلم الاجتماعي. فذلك هو الطريق اللازم لتحقيق مصيرنا المشترك المتمثل القائم على السلام والرخاء المستدامين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كريدلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرف بلجيكا اليوم أن تتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. إنه لشرف خاص بالنسبة لي أن أخاطب الجمعية العامة ونحن نحتفل اليوم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. يرفض الاتحاد الأوروبي ويدين جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولا يزال اتحادنا ملتزماً بمكافحة هذه الظواهر، سواء داخل بلدان الاتحاد الأوروبي أو في جميع أنحاء العالم. وكما ذكرتم سيدي الرئيس، فإن العنصرية تتعارض مع مبادئ احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان التي يقوم عليها اتحادنا الأوروبي. فالتمييز العنصري لا يلحق ضرراً بالغا بالضحايا الأفراد فحسب، بل يضر أيضًا بنسيج المجتمعات المسالمة والديمقراطية.

(*تكلم بالإنكليزية*)

في هذا العام الذي من المقرر أن يتوجه فيه أكثر من ملياري ناخب إلى صناديق الاقتراع، يظل من المهم بشكل خاص التصدي للتمييز العنصري في سياق الانتخابات. ولا بد من بذل جهود شاملة لحماية حقوق التصويت، وتعزيز التنوع في التمثيل السياسي ومكافحة خطاب الكراهية في الحملات الانتخابية.

ويجب أن يبدأ عملنا في الداخل. فبينما يحظر اتحادنا بشكل لا لبس فيه التمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني، تكشف التقارير الأخيرة الصادرة عن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية عن وجود مستويات مروعة لمثل هذا التمييز في مجتمعاتنا. وتدعو خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية للفترة 2020–2025 إلى تعزيز إنفاذ القانون الأوروبي واتخاذ تدابير ملموسة محددة في خطط العمل الوطنية. تشمل تلك الخطط وضع تدابير سياساتية وتوفير التمويل اللازم لمكافحة العنصرية والتمييز في مجالات من قبيل الحصول على العمل والتعليم والتدريب والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والإسكان. بالإضافة إلى ذلك، كثفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جهودها لمنع السلوكيات التمييزية من قبل سلطات إنفاذ القانون – الشرطة – فضلا عن تعزيز مصداقية عمل أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة جرائم الكراهية. وإلى جانب المشاركة الكاملة والهادفة لمجتمعنا المدني الأوروبي، يظل دور منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية ضروريًا لهذا العمل المشترك.

كثف الاتحاد الأوروبي أيضًا مكافحته لخطاب الكراهية العنصرية وكراهية الأجانب وجرائم الكراهية، ليس بواسطة تعزيز تنفيذ القوانين المعمول بها بالفعل فحسب، بل أيضًا بتوسيع نطاق استجابة القانون الجنائي على مستوى الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الجديدة. وهناك حاجة إلى عمل متضافر منا جميعًا لتحويل أطرنا القانونية إلى

واقع ملموس، خاصة لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فالاتفاقية تظل حجر الأساس لعملنا، بوصفها صكا ساريا وقادرا على التصدي للتحديات الجديدة والناشئة معا. وينبغي أن نواصل تكريس جهودنا لتحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وتشجيع تنفيذها الكامل والفعال. في ذلك الصدد، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بالأهداف والالتزامات الأساسية التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام 2001.

في ضوء موضوع الاحتفال هذا العام – ”عقد من الاعتراف والعدالة والتنمية: تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي“ – يدعم الاتحاد الأوروبي سائر الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي. ونؤيد أيضا الأنشطة المضطلع بها حاليا في إطار برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الجاري تنفيذه.

عليه، نؤيد كل الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المنحدرين من أصل أفريقي والأنشطة الجاري تنفيذها حاليا في إطار برنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي الجاري للمنحدرين من أصل أفريقي.

فالمنحدرون من أصل أفريقي جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لدولنا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن الضروري تسريع وتيرة العمل إذا أردنا أن نحقق عالماً تسود فيه التعددية وعدم التمييز والتسامح والعدالة والتضامن والمساواة. ففي أماكن كثيرة جدًا، لا يزال التمييز العنصري يقوّض أسس السلام والأمن بتأجيج النزاعات وعدم المساواة والظلم. ويستفيد كل فرد من أفراد المجتمع عندما يتم القضاء على العنصرية.

في هذا اليوم، فلنجدد التزامنا بالوقوف معًا ضد التمييز العنصري بجميع أشكاله. إن واجبنا المشترك، بصفتنا الأمم المتحدة، يتمثل في مكافحة آفة العنصرية. ولا يمكننا أن نفعل ذلك على النحو المطلوب إلا بالتغلب على انقساماتنا والتصدي بطريقة توافقية لكيفية تحقيق تقدم حقيقي نحو هدفنا المشترك: بناء عالم خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد بياني البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية، أود بدايةً، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن تقديري لكم على إدراج هذه المسألة الهامة والحاسمة والمؤسفة جدا المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في البند 69 من جدول أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وعلى عقد هذه الجلسة لمناقشتها. أود أيضا أن أستهل هذا البيان بتوجيه رسالة إدانة شديدة لجميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال الحديثة وتلك التي تتم من خلال شبكة الإنترنت، مع التشديد على قلقنا العميق من وجود التمييز والعنصرية الهيكلية التي لا تزال تلاحظ في المجتمعات التي يستمر تشكيلها بطريقة تمنح المزايا والفرص بشكل تفضيلي لمن ينتمون إلى عرقية دون الأخرى، لا سيما في المجال الصحي. لقد عانينا جميعًا من ذلك بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا، وتهميش قارة بأسرها. فهي لم تعانِ من الويلات المتوقعة سلفا في جميع أنحاء العالم إلا بسبب الدعم الحازم من بعض البلدان واستخدام الأساليب الوقائية التقليدية فيها، مقارنة بقارتنا – أفريقيا – التي اجتاحتها الجائحة.

إن الصحة حق لجميع الأفراد، لذا ينبغي ألا يكون هناك أي مبرر للتمييز ضد فئات معينة من المرضى على أساس لونهم أو عرقهم أو دينهم أو جنسهم وما إلى ذلك. وندين بشكل قاطع وحازم خطاب الكراهية، أي الخطاب الذي يحرض على العنف والتمييز والكراهية والعداء تجاه شخص أو مجموعات من الأشخاص بسبب دينهم أو جنسهم أو إعاقتهم أو جنسيتهم وغيرها.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لإعلان ديربان – وهي ذكرى ينبغي أن تؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي المشترك بمنع ومكافحة واستئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. إذ نعترف

بنجاح مختلف البرامج والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول وحتى المجتمع المدني، إلا أنه لا ينبغي لنا، أن نتهاون، طالما أن ضحايا هذه الأفعال الشائنة لا يزالون موجودين وموثقين، لا سيما حالات التمييز الصارخة التي لا يزال يعاني منها المنحدرون من أصل أفريقي في الشتات. ونأمل أن يكون العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي بمثابة تعزيز وتجديد لمناهضة هذه الممارسات اللاإنسانية.

يتعين على المجتمع الدولي وجميع الدول والمجتمع المدني الآن أكثر من ذي قبل، مضاعفة الجهود ومواصلة العمل معا لمكافحة آفة العنصرية والتمييز المنظم والهيكلي وكره الأجانب، فضلا عن إقامة شراكة معززة بين الدول ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والقطاع الخاص، شريطة أن يكون الشباب والنساء جزءا لا يتجزأ من تلك الشراكة.

اتساقا مع ما ذكرته في مستهل بياني، أختتمه – بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية – بتوجيه رسالة أخرى أؤكد فيها أن الوقت قد حان لوضع حد للإفلات من العقاب الذي لا يزال يتمتع به الجناة على جميع المستويات، لقد حان الوقت لمساءلتهم. وندين ببذل ذلك الجهد المشترك لجميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لا سيما المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا بيان مجموعة الدول الأفريقية الذي أدلى به ممثل أوغندا، ونود أن نضيف وجهات النظر التالية بصفتنا الوطنية.

إن هذا اليوم، يوم عطلة وطنية في جنوب أفريقيا. ففي كل عام، نحتفل به بوصفه يوم حقوق الإنسان. كما أنه يوم دولي هام في تقويم الأمم المتحدة، بل إنه سبب وجودنا هنا اليوم. فهذه ليست مصادفة، لأن كلا اليومين تعود أصولهما إلى الحدث الشنيع نفسه – مذبحة شاربفيل في جنوب أفريقيا في 21 آذار/مارس 1960. لقد سبب ذلك اليوم وحده صدمة للعالم بأسره، ما جعله يقرر إعلان يوم للقضاء على التمييز العنصري وإحياء ذكرى يوم سنوي تحقيقا لذلك الهدف.

وفي عام 1965، أُبرمت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفُتح باب التوقيع عليها. ولا تزال الاتفاقية الصك القانوني الوحيد الساري المفعول بشأن العنصرية والتمييز العنصري. بيد أنه لم يجرِ التفاوض بعد على بروتوكولات إضافية لها. لكننا وضعنا منذ ذلك الحين آلية أخرى – إعلان وبرنامج عمل ديربان – ليكونا بمثابة قانون مكمل في مجال مكافحة العنصرية ولكي يوفر للعالم خطة عمل محددة. وأثناء العمل على إعلان ديربان، أنشأنا العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي ينتهي هذا العام. وبالمثل أنشأنا المنتدى الدائم للمنحدرين من أصل أفريقي. ولكن من المؤسف أن شهد العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي أحداثًا متزايدة من العنصرية الهيكلية والمنظمة التي يعاني منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي بشكل يومي. وما زلنا نشهد أفعالا عنصرية من قبل السلطات بحق المنحدرين من أصول عرقية متباينة.

إن من المؤسف أن النظام الدولي لم يتصدَّ للوضع الراهن هذا، بل سمح إلى حد كبير باستمراره سعيا إلى عرقلة الإجراءات المناهضة للتمييز العنصري. وللأسف، ما زال مستمرا تقويض برامج العمل الرامية إلى مناهضة العنصرية. فبدلاً من العمل الملتزم، يستمر تسييس الآليات وتحريف الغرض منها. ومن الواضح تمامًا أن جهودنا في مكافحة تلك الآفة لم تكتمل بعد.

وإذ نتطلع إلى الاحتفال بنهاية العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فلنفكر في التزامنا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ويتعين علينا القيام بما هو أفضل. فالماضي يدلنا إلى الطريق، ونحن مدركون للمشكلة ولما يجب القيام به. فالعنصرية والتمييز العنصري يقوضان عالمية حقوق الإنسان والمكاسب التي حققتها البشرية. عليه، فإن جنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لمكافحة هذه الآفة العالمية جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أدلي بهذا البيان بصفتنا الوطنية.

أود أن أشيد بجهود الدول الأعضاء في تخصيص يوم 21 آذار/مارس من كل عام للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. فالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا تزال تشكل تحديات كبيرة لحقوق الإنسان الأساسية وللحرية في عالمنا اليوم. ويظل التمييز العنصري مسعى سافرا لتقويض القواسم المشتركة بيننا بوصفنا أعضاء في أسرة واحدة.

لا مناص من القول بأنه وبالرغم من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في معالجة مسألة العنصرية والتمييز العنصري، لا تزال التحديات قائمة، وما زال المزيد من الأشخاص يقعون ضحايا لهذا الخطر بأشكال مختلفة. إن الارتفاع المستمر في حالات العنصرية والتمييز العنصري يحرم الناس من حقوقهم ويقوض الديمقراطية وشرعية الحكومات نفسها. علاوة على ذلك، تشكل هذه الممارسات البغيضة تهديدًا لقدراتنا الجماعية على العمل معًا لتحقيق التعاون فيما بيننا لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن والاستقرار العالمي، باعتباره الدور الرئيسي للأمم المتحدة.

بما أن هذا العام يصادف نهاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، فإن التحدي الماثل أمامنا يتمثل في أن نتمعن في الشوط الذي مضيناه في تحقيق الأهداف الواردة في ذلك الإعلان الرسمي. ففي مواجهة القوة الجديدة للهيمنة، أصبح تقرير المصير الفعلي مجرد سراب بالنسبة للكثير من الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي. ولا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لكفالة الاعتراف الواجب وتحقيق العدالة والتنمية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. عليه، فإن السياسة الخارجية لنيجيريا – بوصفها أكبر دولة سوداء في العالم من حيث عدد السكان – تتمحور حول المنحدرين من أصل أفريقي.

لا يمكن وصف نيجيريا بأنها دولة نامية تمامًا في الوقت الذي يعاني فيه الأشقاء والأخوات الأفارقة، سواء في القارة أو في الشتات، من الجوع والحرمان ومختلف أشكال التمييز. في ذلك الصدد، وتماشيا مع إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي بذر بذرة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، ندعو المجتمع الدولي إلى تضافر جهوده في مكافحة التمييز ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وخاصة المهاجرين، بوصفهم تذكرة بفظائع الرق وتجارة الرقيق في ماضي السنين.

وعلى نفس المنوال، نؤكد دعمنا للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي ينبغي علينا جميعا أن ندعمه ليمثل جهودنا السياسية كقوة تأثير رئيسية لتوفير ضمانات للمهاجرين الشرعيين بطريقة تمنع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وفي الختام، يجب ألا نكتفي بإدانة هذه الانحرافات، بل يجب أن نعمل معا لمكافحتها من أجل جعل عالمنا مكانا أفضل، لا يتخلف فيه أحد عن الركب، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الكرسي الرسولي بانعقاد هذه الجلسة، ويغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا وبشكل لا لبس فيه إدانته القوية للعنصرية والتمييز العنصري. تتخذ العنصرية أشكالاً عديدة. ويمكن رؤيتها في الأفعال المتعمدة والعلنية على المستويين الفردي والجماعي. على سبيل المثال، غالبًا ما يُستهدف السكان المنحدرون من أصل أفريقي بالتصنيف العنصري والممارسات الانتقائية في إنفاذ قوانين الهجرة، بينما يواجهون أيضا التمييز في ممارسات التوظيف والحصول على السكن وفرص التعليم.

يمكن أن تتجلى العنصرية في أفكار وأفعال قد لا نعتقد أنها عنصرية، ولكنها تنبع من نفس مكان التحيز. وبوعي أو بدون وعي، فإن هذا الشعور بالتفوق يؤجج عقلية الإقصاء التي تؤدي إلى ازدراء وتهميش الفئات الأضعف وأولئك الذين يعُتبرون عديمي الفائدة. يمكن أن تتجلى العنصرية أيضا في شكل لامبالاة عندما يلتزم الأفراد والمجتمعات الصمت ولا يتصرفون ضد العنصرية عندما يواجهونها. علاوة على ذلك، يمكن للعنصرية أن تتخذ شكلا مختلفا، ولكن ليس أقل خبثا، عندما تسعى بعض الدول إلى فرض آرائها على دول أخرى.

وقد انتقد البابا فرنسيس هذه الظاهرة بشدة، واصفا إياها بـ ”الاستعمار الأيديولوجي“.

لا يمكننا أن نبقى غير مبالين بخطورة هذه الظواهر. يجب أن تبدأ مكافحة العنصرية من منبعها. ولا بد أن ندرك أن جذور العنصرية تكمن في الجهل والتحيز، وغالبًا ما تكون نتيجة عدم كفاية التعليم أو ضعفه. وفي الواقع، فإن دور التعليم مهم جدا.

فالعديد من المهاجرين أو اللاجئين المنحدرين من أصل أفريقي الذين غادروا أوطانهم أو أجبروا على مغادرتها يواجهون العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز والتعصب في بلدان المقصد بدلاً من الدعم الذي يحتاجون إليه. إننا الآن أمام منعطف رئيسي حيث يمكننا أن نختار إما ثقافة الإنسانية والأخوة أو ثقافة اللامبالاة. يستحق كل فرد، باعتباره عضوا في نفس العائلة البشرية، مكانا يسميه وطناً. وهذا يعني الحصول على الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل الكريم. ويعني أيضا وجود مكان يتم فيه فهم المرء وإدماجه وحبه ورعايته وحيث يمكن للمرء المشاركة والمساهمة. ولا يمكن النظر إلى اللاجئين والمهاجرين على أنهم مجرد كائنات تحتاج إلى المساعدة، بل كبشر متساوون في الكرامة ولهم حقوق وواجبات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في جلسة اليوم التذكارية. لقد اختتمت الجمعية جلستها التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 69 من جدول الأعمال.

البند 13 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/78/L.49)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع القرار A/78/L.49.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقف أمام الأعضاء، وفي الحقيقة، أن أقف معهم في تقديم مشروع القرار A/78/L.49، بشأن اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة.

إننا نشهد مرحلة حاسمة في الوقت الراهن. إذ يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات وجودية وعالمية. ينطوي المحتوى الذي ينشئه الذكاء الاصطناعي، مثل التزييف العميق، على إمكانية تقويض نزاهة المناقشات السياسية في عام سينتخب فيه أكثر من نصف سكان العالم قادتهم. قد يؤدي التحيز الخوارزمي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وتفاقم التمييز ضد أولئك المهمشين بالفعل. ويمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي، مع وعوده بتحسين الكفاءة، أن يؤدي إلى تعطيل القوى العاملة في كل الصناعات تقريبا.

لكن الذكاء الاصطناعي يحمل في ثناياه أيضا فرصا كبيرة وعالمية لتسريع عملنا من أجل القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح وحماية كوكبنا وخلق عالم أكثر أمانا وإنصافا. لقد بدأنا نشهد بالفعل هذه الفوائد. فالذكاء الاصطناعي يستخدم للكشف عن الأمراض وتشخيصها في وقت مبكر وبدقة أكبر. وهو يساعد العلماء على التنبؤ بالزلازل والفيضانات والأعاصير بشكل أفضل، مما يسمح للمجتمعات الضعيفة بالاستعداد للكوارث الطبيعية والاستجابة لها. إنه يمكّن المزارعين من مراقبة تربتهم بشكل أدق، مما يساعدهم على إنتاج المزيد من الغذاء بشكل أكثر استدامة. وهو يعزز الديمقراطية، ويشجع الشباب على التعبير عن أفكارهم من أجل التغيير الاجتماعي، ويمكّن أعضاء المجتمع المدني من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنه يوسع نطاق الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والتدريب الوظيفي والخدمات الاجتماعية. ببساطة، لقد أثبت الذكاء الاصطناعي أنه محرك لنا جميعا لتعويض ما خسرناه، بل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

والحقيقة هي أن لدينا الكثير من الأمور التي يجب أن نعوضها، ونحن بحاجة إلى كل أداة في حوزتنا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي،

لمساعدتنا في تحقيق هذه الأهداف. وإجمالاً، على الرغم من كل الأمور المجهولة المحيطة بالذكاء الاصطناعي، فإن هذا الأمر واضح، فالتكنولوجيا لديها القدرة على تحقيق المزيد من التقدم في المزيد من المسائل لمزيد من الناس. ولكن من أجل ضمان الوصول العادل إلى تلك الفوائد وتخفيف المخاطر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، يجب أن نتعامل مع التكنولوجيا كمجتمع عالمي، دون ترك أحد خلف الركب. وكان هذا هو المبدأ الذي استرشدنا به في مشروع النص هذا وعملية صياغته.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، عملنا مع أكثر من 120 دولة تمثل كل جزء من العالم وكل مستوى من مستويات التنمية. لقد تلقينا مدخلات قيّمة من شركاء مهمين وتعديلات من مجموعة متنوعة من المفاوضين. واستفدنا من النصوص التأسيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد من جديد على الحريات الأساسية والكرامة لكل إنسان في كل مكان. وقمنا معاً بصياغة مشروع قرار يرسخ توافقاً عالمياً في الآراء بشأن العناصر المشتركة لنظم الذكاء الاصطناعي الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة وبشأن الأهداف المشتركة لاستخدامها.

إن اعتماد مشروع القرار هذا من شأنه التأكيد مجدداً على توافق الآراء بخصوص ضرورة التركيز على بناء القدرات وسد الفجوات الرقمية في جميع أنحاء العالم حتى يتمكن الجميع من الوصول إلى فوائد الذكاء الاصطناعي، وعدم جواز أن تستخدم أي حكومة أو جهة فاعلة أخرى الذكاء الاصطناعي لتقويض السلام أو قمع حقوق الإنسان، وحاجة حتى أكثر الناس حسنا في النية إلى المساعدة في اكتشاف واستئصال نقاط الضعف والتحيز، ووجوب أن تكون الشركات الخاصة التي تقود الانتشار السريع لتلك التكنولوجيا وتطورها مسؤولةً عندما يتعلق الأمر بتصميم قدرات جديدة وإطلاقها.

لا يمثل مشروع القرار هذا بداية الحوار العالمي بشأن الذكاء الاصطناعي. إنه يستند إلى العمل داخل بلداننا كل على حدة، بما في ذلك جهد بقيمة نصف بليون دولار بقيادة نائبة الرئيس هاريس لتمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي في جميع أنحاء العالم. ويستند مشروع القرار أيضا إلى مجموعة متنوعة من المبادرات الدولية، بما في ذلك إعلان بليتشلي الصادر عن قمة السلامة في المملكة المتحدة، والشراكة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي، بقيادة الهند، وعملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي التابعة لمجموعة السبع، التي تقودها اليابان، ومبادئ مجموعة العشرين للذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، بالإضافة إلى مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما يحدونا الأمل في ألا يمثل مشروع القرار هذا نهاية تعاوننا بشأن هذه المسألة الهامة. بالفعل، فقد أُعد مشروع القرار لتوسيع نطاق عمل كيانات الأمم المتحدة القائمة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إننا عازمون على أن يكون مكملاً لمبادرات الأمم المتحدة المستقبلية، بما في ذلك المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق رقمي عالمي، والعمل الهام الذي تقوم به الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالذكاء الاصطناعي. والأكثر من ذلك، نتوقع أن يفتح الحوار فيما بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والقطاعين العام والخاص والمجتمعات الأخرى من أجل التعاون وتيسير الابتكار المستمر وبناء القدرات لسد الفجوات الرقمية. وبطبيعة الحال، وكما تم التعبير عن ذلك في مشروع القرار، فإننا ندرك أهمية تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وهو ما تفهمه الولايات المتحدة على أنه يعني أساساً طوعياً.

أخيراً، نأمل أن يكون الحوار الشامل والبناء الذي أدى إلى مشروع القرار هذا نموذجا للمحادثات المستقبلية حول تحديات الذكاء الاصطناعي في مجالات أخرى، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالسلام والأمن والاستخدام العسكري المسؤول لاستقلالية الذكاء الاصطناعي. يمكنني أن أستمر في سرد العديد والعديد من مزايا هذا القرار، ولكن في الوقت الذي ينظر فيه إلى العالم على أنه لا يتفق على الكثير، ربما يكون الجانب الأكثر محورية في مشروع القرار هذا هو التوافق الواسع الذي تم التوصل إليه باسم دفع عجلة التقدم.

إن الأمم المتحدة والذكاء الاصطناعي متعاصران؛ فكلاهما ولد في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وقد نما الاثنان وتطورا بالتوازي. واليوم، ومع تقاطع الأمم المتحدة والذكاء الاصطناعي أخيراً، لدينا الفرصة والمسؤولية لنختار، كمجتمع عالمي موحد، أن نحكم هذه التكنولوجيا بدلاً من أن ندعها تحكمنا. لذلك، دعونا نؤكد من جديد أن الذكاء الاصطناعي سيتم بناؤه ونشره من منظور الإنسانية والكرامة والسلامة والأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فلنلتزم بسد الفجوة الرقمية داخل الدول وفيما بينها، وباستخدام التكنولوجيا للنهوض بالأولويات المشتركة حول التنمية المستدامة. فلنستجب للدعوة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي لصالح جميع الناس بالطريقة الوحيدة التي نستطيعها – معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.49.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/78/L.49:إثيوبيا، أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جيبوتي، سان مارينو، سري لانكا، السنغال، سورينام، سويسرا، سيراليون، الصين، طاجيكستان، عمان، غواتيمالا، غينيا – بيساو، الفلبين، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، مقدونيا الشمالية، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هنغاريا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.49، المعنون "اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.49؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.49 (القرار 265/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند 14 من جدول الأعمال (*تابع*)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/78/L.47)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/78/L.47، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستعقد مناقشة بشأن هذا البند في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لعرض مشروع القرار A/78/L.47.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني، بالنيابة عن وفد تركمانستان، أن أعرض مشروع القرار A/78/L.47. وأود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة ومساهماتها القيمة خلال المفاوضات. خلال عملية التفاوض، عملنا باستمرار على تعزيز الأجواء الإيجابية وتحقيق توافق واسع النطاق في الآراء. أود أن أصف بإيجاز الغرض الرئيسي من مشروع القرار هذا.

يدعو ميثاق الأمم المتحدة جميع أعضاء المنظمة إلى صون السلم الدولي، وإقامة علاقات ودية، وترسيخ التعاون الدولي، وتسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية. يواجه عالمنا حاليا أزمة ثقة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، بأنها تحدٍ عالمي رئيسي (انظر A/73/PV.6). ومن أجل التغلب على انعدام

الثقة الحالي، ترى تركمانستان، كبلد محايد، أنه من الضروري تعزيز منصات الحوار القائمة بشأن المسائل الحاسمة في جدول الأعمال العالمي وتطوير منصات جديدة تقوم على الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر ومجموعة أدوات الوساطة. أصبح الحفاظ على الثقة وبناؤها أمرا ضروريا للدبلوماسية المسؤولة وغير التصادمية. فهي تتيح فرصا للتفاهم المتبادل والنهج المتوازن في التعامل مع المسائل المعقدة.

وفي هذا الصدد، وتعزيزا لفلسفة الحوار الدولي القائم على الثقة، قدمت تركمانستان مشروع القرار الذي يعلن عام 2025 سنة دولية للسلام والثقة. إنها ليست خطوة عفوية بل هي نتيجة استراتيجية طويلة الأمد، تستند إلى إعلان السنة الدولية للسلام والثقة كل خمس سنوات، وفقا للقرار 299/76، ومستوحاة من التنفيذ الناجح لحملة بناء الثقة في عام 2021 ضمن/السنة الدولية الأولى للسلام والثقة. إننا مقتنعون بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستؤكد، باعتماد هذه الوثيقة التي تحظى بتوافق الآراء، على الالتزام المبدئي بالطرق السلمية والتفاوضية لحل النزاعات، مهما كانت صعبة.

ونرى أن مهمة بناء علاقات جيدة فيما بين الدول والحفاظ عليها وتعزيز روح الشراكة والتعاون المتبادل المنفعة، في عالم سريع التغير، أصبحت مسعى ذا أهمية أساسية، وأن هذه المبادرة ستسهم إسهاما كبيرا في تطوير حوار متكافئ ومتبادل الاحترام والثقة بين الأمم والشعوب.

وختاما، نعرب عن امتناننا للوفود التي قدمت مشروع القرار هذا، ونتطلع إلى رؤية المزيد من مقدمي مشروع القرار، فضلا عن دعم الأعضاء لاعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.47.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/78/L.47:أذربيجان، الأردن، إسبانيا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باراغواي، باكستان، بالاو، البرتغال، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، توغو، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سورينام، سيشيل، صربيا، عمان، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، قبرص، قيرغيزستان، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، النمسا، نيبال، نيجيريا، هنغاريا، اليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.47، المعنون "السنة الدولية للسلام والثقة، 2025". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.47؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.47 (القرار 266/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة كورسيو فيلا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أوضح أن وفد بلدي طلب الكلمة للتكلم بشأن البند 13 من جدول الأعمال والنظر في مشروع القرار A/78/L.49. وأرجو أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أقدم شرح الموقف الذي أراد بلدي أن يدلي به فيما يتعلق بمشروع القرار هذا. بعد إذنكم وموافقتكم، سأشرع الآن في شرح موقف بلدي بشأن مشروع القرار A/78/L.49.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن أضطر إلى مقاطعة بيان ممثلة المكسيك. ومع ذلك، وكمسألة إجرائية، فإن نظرنا في تلك المسألة قد أُغلق، وبالتالي ليس من المناسب الدخول في تلك المناقشة في خضم نظرنا في بند آخر من بنود جدول الأعمال.

ولذلك، لا يمكنني السماح لممثلة المكسيك بالمضي قدمًا. هل هناك أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟

السيدة كورسيو فيلا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): لمجرد تسجيل الموقف، طلبت المكسيك الكلمة أثناء النظر في البند 13 من جدول الأعمال، ولم نُعط الكلمة. ويؤسفني أننا اضطررنا إلى أخذ الكلمة أثناء النظر في بند آخر من بنود جدول الأعمال، ولكن ذلك حدث لسبب وحيد، هو أننا لم نُعط الكلمة أثناء النظر في البند ذي الصلة من جدول الأعمال. وأود أن أسجل ذلك في المحضر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تعليقي هو أن طلب أخذ الكلمة جاء بعد الانتهاء من النظر في البند، وبالتالي فإن قراري ما زال قائما.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 14 من جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الجمعية العامة الآن إلى الانتقال إلى مشروع القرار A/78/L.45، الذي عُمم في إطار البند 107 من جدول الأعمال، المعنون "منع الجريمة والعدالة الجنائية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 107 من جدول الأعمال في جلستها العامة الخمسين، المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 107 من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 107 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك (المقرر 504/78 باء).

البند 107 من جدول الأعمال (*تابع*)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/78/L.45)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا لعرض مشروع القرار A/78/L.45.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إدراج مشروع القرار هذا في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

يشرفني أن أعرض على هذه الجمعية مشروع القرار A/78/L.45 المعنون "اليوم الدولي لمنع ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية" بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين – بيرو والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنمسا وهنغاريا واليابان وبلدي، إيطاليا. وتقف إيطاليا متحدة مع شركائنا في الفريق الأساسي في معالجة هذه المسألة الخطيرة التي تهدد جميع الدول الأعضاء بطرق مختلفة.

وقد أبرزت المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة"، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2023، الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها مجلس الأمن بشأن هذا التهديد المتصاعد. وكان لمداخلة الرئيس الإكوادوري الحماسية، الذي تكلم بصفته رئيسا للمجلس وممثلا لبلد متضرر بشدة من الجريمة المنظمة، صدى لدينا جميعا وكانت بمثابة نذير قاتم لما حدث لاحقا في وقت سابق من هذا العام. وإذ نؤكد من جديد التزامنا بمكافحة تلك الآفة، فإننا نردد المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في نفس المناسبة:

> "إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ... تهديد شرير للسلام والأمن والتنمية المستدامة حيثما توجد. وهي توجد في كل مكان – في جميع البلدان، الغنية والفقيرة، في الشمال والجنوب، والمتقدمة النمو والنامية." (S/PV.9497، ص 2)

وكما أُبرز أيضا في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2023/6)، فإن تعزيز التعاون وإعطاء الأولوية للوقاية يكتسيان أهمية قصوى في التصدي بفعالية لتلك المسألة المعقدة.

ويشكل اليوم الدولي المقترح لمنع ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية منبراً هاماً لزيادة الوعي وتعزيز الجهود المنسقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أنه يوفر فرصة لتسليط

الضوء على الأهمية المستمرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – وهي الصك القانوني الدولي الأكثر فعالية في تلك المكافحة والتي احتفلنا العام الماضي بالذكرى السنوية العشرين لدخولها حيز النفاذ.

ويقترح مشروع قرارنا أن يكون يوم 15 تشرين الثاني/نوفمبر هو التاريخ المحدد لليوم الدولي، تماشيا مع اعتماد الجمعية العامة لاتفاقية باليرمو. ويذكرنا ذلك التاريخ الرمزي بالتزامنا الجماعي بالتمسك بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية. واليوم الدولي هو أيضًا مناسبة رسمية لإحياء ذكرى ضحايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بمن فيهم الموظفون الحكوميين الشجعان الذين كرسوا حياتهم لهذه القضية. ويجب ألا تمر تضحياتهم مرور الكرام، ويوفر هذا اليوم فرصة للإشادة بالتزامهم الثابت وشجاعتهم.

وبالنيابة عن المقدمين الرئيسيين لهذا الاقتراح، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لممثلي جميع الدول الأعضاء الذين شاركوا بنشاط في عملية المشاورات وقدموا رؤى قيمة أسهمت في تنقيح مشروع القرار. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في تقديمه وأدعو الوفود التي لم تشارك بعد في تقديم مشروع القرار إلى النظر في القيام بذلك.

إن إعلان هذا اليوم العالمي ليس مجرد إعلان رمزي، بل هو مظهر ملموس من مظاهر وحدتنا في مواجهة آفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بعزيمة لا تلين. وسيمثل اعتماد مشروع القرار هذا خطوة هامة إلى الأمام في سعينا المشترك من أجل عالم أكثر أمناً وعدلاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.45.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.45: أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، ملديف، موناكو، ميانمار، نيجيريا، هولندا، اليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.45، المعنون "اليوم الدولي لمنع ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.45؟

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.45 (القرار 267/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند 107 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 115 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

مذكرة من الأمين العام (A/78/785)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/78/785 بشأن تمديد تعيين وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن. يذكر الأعضاء أن النظر في هذا البند قد أرجئ في الجلسة العامة الستين، المعقودة في 5 آذار/مارس 2024، من أجل إتاحة وقت إضافي للوفود للتشاور بشأن هذه المسألة.

لعل الأعضاء يذكرون أيضا أن الجمعية العامة قررت، في قرارها 276/59، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، على أساس استثنائي وبدون أن يشكل ذلك سابقة، أن تكون فترة خدمة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن خمس سنوات غير قابلة للتجديد.

وكما هو مبين في الوثيقة A/78/785، أعلن الأمين العام في 30 أيار/مايو 2019 تعيين السيد جيل ميشو من كندا وكيلا للأمين العام لشؤون السلامة والأمن لفترة خمس سنوات بدأت في 1 تموز/يوليه 2019 وتنتهي في 30 حزيران/يونيه 2024.

وفي ضوء الحاجة الاستراتيجية إلى كفالة الاستمرارية في القيادة الأمنية في هذه اللحظة التي تشهد أزمات متزامنة، ونظرا للإصلاحات الجارية في الإدارة وأثرها المحتمل على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ككل، يقترح الأمين العام أن توافق الجمعية العامة، بصرف النظر عن أحكام الفقرة 22 من الجزء الحادي عشر من القرار 276/59، على التمديد الاستثنائي لفترة ولاية السيد جيل ميشو في منصب وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن لمدة سنتين، حتى 30 حزيران/يونيه 2026.

لذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة، بصرف النظر عن أحكام الفقرة 22 من الجزء الحادي عشر من القرار 276/59، على التمديد الاستثنائي لفترة ولاية السيد جيل ميشو من كندا في منصب وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن لمدة سنتين، حتى 30 حزيران/يونيه 2026؟

تقرر ذلك.

البند 115 من جدول الأعمال (*تابع*)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يَذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها 203/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، إنشاء مجلس مكون من 10 أعضاء يتألف من عضوين عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة، في مقررها 564/67، المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2013، أن يُؤذن للمجموعات الإقليمية بترشيح أعضاء جدد في المجلس. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية، بموجب قرارها 214/69، المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، أن تظل فيما بعد مدةُ خدمة أعضاء المجلس عامَيْن اثنين على أن تبدأ في 16 أيلول/سبتمبر كل سنتين وأنه يجوز لمجموعات الأمم المتحدة الإقليمية أن تعيد ترشيح أحد عضويها في المجلس لفترة إضافية واحدة تلي عضويته تلك، علما بأنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين ومع مراعاة أهمية كفالة استمرارية أعمال المجلس وتناوب الأعضاء فيه.

ويَذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية قررت، في مقررها 418/76 ألف، المؤرخ 15 آذار/مارس 2022، أن تبدأ فترة عضوية أعضاء المجلس ومدتها سنتان في 15 آذار/مارس 2022، مع مراعاة القرار 214/69. وقامت الجمعية بعد ذلك بتعيين أعضاء المجلس لفترات تنتهي في 14 آذار/مارس 2024. وبالتالي، تحتاج الجمعية إلى تعيين 10 أعضاء في المجلس لفترة ولاية جديدة. ومع الأخذ في الاعتبار أحكام القرار 214/69 على النحو المبين، أقترح أن تبدأ فترة ولاية أعضاء المجلس لمدة عامين اعتباراً من تاريخ تعيينهم، أي اليوم، 21 آذار/مارس 2024.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في المضي قدما على هذا النحو؟

تقرر ذلك (المقرر 413/78 ألف).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تلقت الأمانة العامة ترشيحات الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب السودان والسنغال وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لعضوية المجلس لفترة تبدأ في 21 آذار/مارس 2024 وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب السودان والسنغال وفنلندا والولايات المتحدة

الأمريكية أعضاء في مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مجلس إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لفترة تبدأ في 21 آذار/مارس 2024 وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026؟

تقرر ذلك (المقرر 413/78 باء).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أذكّر الأعضاء بأنه لا يزال يتعين ملء الشواغر التالية لمدة عضوية تبدأ من تاريخ التعيين وتنتهي في 20 آذار/مارس 2026، على النحو التالي: عضوان من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وعضو واحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية، وعضو واحد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ستستأنف الجمعية العامة نظرها في هذا البند الفرعي من جدول الأعمال لتبت في تلك الشواغر بمجرد تلقي الأمانة العامة ترشيحات إضافية.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ز) من البند 115 من جدول الأعمال والبند 115 من جدول الأعمال ككل.

رُفعت الجلسة الساعة 12/50.